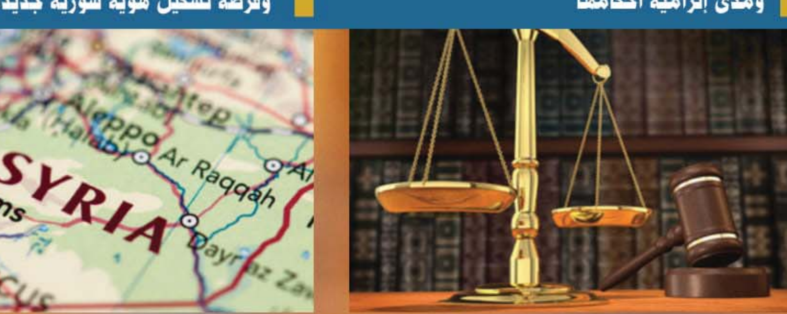


ذو الحجة ١٤٣٨هـ
العـــدد ٤٦
أيلول ٢٠١٧م

شرعية الهيئات القضائية في سوريا ومدى إلزامية أحكامها

الثورة وفرصة تشكيل هوية سورية جديدة

الشيخ محمد أديب الصالح.. عالم امتلأ علماً - رحمه الله -







القانون العربي الموحد

خطوة على طريق القضاء العادل

حـــوار:

سلطة القضاء تنطلق من سلطة الدولة، والقضاء لن يكون على مساره الصحيح ما لم تكن هناك سلطة واحدة تحكم المناطق المحررة

جوال نور الشام

10,700 مشترك
ضمن مشروع "جوال نور الشام" على واتس أب
للاشتراك: +90 538 745 8132

1,450 مشترك
ضمن مشروع "جوال نور الشام" على تلقرام
للاشتراك: jawalsham



رسائل دعوية تربوية

نور الشام ترحب بمشاركتكم وتزداد ثراءً باقلامكم..
للتواصل مع إدارة التحرير وإرسال مشاركاتكم
contact@islamicsham.org

الافتتاحية

القضـــاء العـــادل أساس الدولة الراشدة

إنّ القضاء من المفاهيم الحساسة التي تحمل طابع القدسية عند جميع الأمم بشكل عام وعند المسلمين بشكل خاص، ويعتبر حاكما على مدى تقدم الدولة وازدهارها أو تخلفها وانحطاطها، وهو رمز من رموز استقلالها وسيادتها، ومعيار رشادها، وطريق أمنها وسعادتها، ومظهر من مظاهر نجاحها ورقيها العقلي والفكري، وإن قوة الدولة وصلاحها تظهر من خلال قوة القضاء وإنصافه.

ولأهمية القضاء العادل في الدولة المسلمة فقد كان مقصدا من مقاصد النبوة والرسالة، قال الله عزوجل: **(لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ)** الحديد ٢٥، وقد بشر النبي صلى الله عليه وسلم القضاة المقسطين بالمكانة الرفيعة يوم القيامة، فقال: **«إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عزوجل، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا»** (رواه مسلم)، ولأن طباع البشر مجبولة على التظالم كما يقول الغزالي فإن إقامة العدل في الأحكام ليس بالأمر السهل، فقد يكون هناك ميل للنفس إلى تحصيل المصالح على غير الوجه المشروع، ولذلك جاء التحذير الشديد من اتباع الهوى والحَيف في الحكم، وكان التعنيف الشديد على القاسطين المضيعين لحقوق الناس، قال الله عز وجل: **(وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا)** الجن ١٥، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«القضاةُ ثلاثةٌ: قاضِيانِ في النَّارِ، وقاضٍ في الجَنَّة، رجلٌ قضى بغيرِ الحقِّ فعلِمَ ذاكَ، فذاكَ في النَّار، وقاضٍ لا يَعْلَمُ فأهلك حُقوقَ النَّاسِ فَهُوَ في النَّارِ، وقاضٍ قضَى بالْحَقِّ فذلكَ في الْجَنَّة.»** (رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة وصححه الألباني)

وقد عمل الفقهاء على مر العصور على صيانة القضاء وحفظه من العبث، فنبهوا على مكانته العظيمة ودوره في الحفاظ على استمرارية الدولة، وأفردوا له في الفقه بابا من أبوابه، وأحاطوه بالإجلال والتقدير والاحترام، وسبروا أبعاد القضاء المختلفة والاحتمالات الممكنة، فكان لهم إبداع في القضايا والنوازل الجديدة، وما ذلك إلا لأن القضاء صورة من الصور العملية التي تتجلى فيها الشريعة الإسلامية، يظهر ذلك من خلال ملازمة الفتوى حكمَ القاضي، وعلاقة النص القرآني والحديثي بالواقع والحكم، ولذلك عدَّ بعض الفقهاء القضاء من أقوى الفرائض بعد الإيمان بالله تعالى.

والمجتمعات على اختلافها لا يمكن أن تقوم بلا قضاء يحمي الحقوق ويرد المظالم ويؤسس في الدولة العدل، ذلك أن العدل قيمة عظيمة وحاجة أساسية، وغيابه يعني اختلال القيم والموازين وضياع الحقوق وانهيار المجتمع أو خراب العمران على حد تعبير ابن خلدون في المقدمة، وقد أدرك الحكماء في الجاهلية هذه القيمة العظيمة وأهميتها في الإصلاح، فقال الأفوه الأودي:

لا يَصلُحُ الناسُ فَوضى لا سَراةَ لَهُم ... وَلا سَراةَ إِذا جُهّالُهُم سادوا

من أجل ذلك ألقى الإسلام مسؤولية تحقيق العدل ودفع الظلم على الجميع، فقال صلى الله عليه وسلم: **«إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»** (رواه الترمذي، وصححه الألباني)

وفي هذا العدد من مجلة نور الشام نفتح ملف القضاء في مناطق سورية المحررة، لنقف عند معالمه في الثورة السورية ونتعرف إلى التحديات القائمة والمقبلة، ولنكشف عن مواطن الخلل، ونساهم في تقديم رؤى جديدة تتجاوز الأخطاء وتغني الواقع وتحقق الإصلاح.

شرعية الهيئات القضائية في سوريا ومدى إلزامية أحكامها

السؤال:

بعد قيام الثّورة السّورية قامت في المناطق المحررة هيئاتٌ شرعيةٌ وقضائيةٌ متعدّدة، ونود أن نسأل عن حدود صلاحياتها، وإلزامها للنّاس بأمور القضاء والفصل في المنازعات، وخاصة قضايا التفريق بين الزوجين، ومدى مشروعية تعدد هذه المحاكم؟ وهل لها أنْ تُلزم النّاسَ بما ترجّح لديها مِن آراء في المسائل الفقهية الخلافية؟ وجزاكم الله خيراً.





الجواب:

■ المكتب العلمي. هيئة الشام الإسلامية

الحمدُ لله، والصّلاةُ والسّلامُ على رسولِ الله.. أمّا بعدُ:

فالهيئةُ القضائيةُ إذا قام بتشكيلها أهلُ الحلّ والعقد مِن أهل العلم ورؤوس النّاس في المناطق المحررة فإنها تقوم مقامَ المحاكم الشّرعية المعيَّنة مِن قِبل وليِّ الأمر المسلم في حال وجوده، وتتمتّع بما لها مِن صلاحيات، وتتولّى ما يتولاه القاضي مِن أحكام الأسرة وغيرها، وبيانُ ذلك فيما يلي:

أولاً: قرّر أهلُ العلم أنّ فصلَ الخصومات، وفضَّ النزاعات، وتأديةَ الحقوق، وإقامةَ العقوبات مِن أعمال الحاكم والسّلطان صاحب الشوكة والقوة، الذي يجتمع عليه الناس ويخضعون له .

قال الماوردي رحمه الله في «الأحكام السّلطانية» معددًا واجبات الحاكم: « تنفيذُ الأحكام بين المتشاجرين، وقطع الخصام بين المتنازعِين حتى تعمّ النّصَفةُ، فلا يتعدّى ظالمٌ، ولا يَضعفَ مظلومٌ..، وإقامةُ الحدود؛ لتُصان محارمُ الله تعالى عن الانتهاك، وتُحفظَ حقوقُ عباده مِن إتلافٍ واستهلاك..».

كما بيّن أهل العلم أنّه ليس لأحدٍ أن يقيمَ الحدود أو القصاص مع وجود الحاكم، قال القرطبي في «تفسيره»: «لا خِلافَ أنَّ القِصاصَ في القَتْلِ لا يقيمه إلا أولو الأمْرِ».

ثانياً: إذا خَلا مكانٌ أوزمانٌ مِن السّلطان الذي يتحاكم الناسُ إليه فإنه يجب على أهلِ الحلّ والعقد مِن العلماء والوجهاء وأهل الرأي والحكمة أنْ يقيموا مَن يتولى القيامَ بما يجب مِن الحقوق والواجبات المتعلقة بالحكم والقضاء.

وقد قرّر أبو المعالي الجويني نقلاً عن بعض أهل العلم في «غياث الأمم»: أنه «لو خلا الزمانُ عن السّلطانِ فحقٌّ على قُطّان كلِّ بلدة، وسكانِ كلِّ قريةٍ، أنْ يقدّموا مِن ذوي الأحلام والنُّهى، وذوي العقول والحِجا مَن يلتزمون امتثالَ إشاراته وأوامره، وينتهون عن مناهيه ومزاجره؛ فإنهم لو لم يفعلوا ذلك، تردّدوا عند إلمام المهمات، وتبلّدوا عند إظلال الواقعات».

وقال ابن حجر الهيتمي في «تحفة المحتاج»: «إذا عدم السلطان لزم أهلَ الشّوكة الذين هم أهل الحل والعقد ثَمَّ أن ينصبوا قاضياً، فتَنفُذُ حينئذ أحكامُه؛ للضرورة الملجئة لذلك».

قال الخرشي في باب الإيلاء مِن شرحه على «مختصر خليل»: « فإن لم يكن حاكمٌ فصالحوا البلد يقومون مَقام الحاكم».

ثالثاً: إذا قام أهلُ الشأن من أهل العلم والرأي ورؤوس النّاس من ذوي الشوكة والقوة بتشكيل الهيئة القضائية، فتنفذ أحكامُها في كلّ ما تنفذُ فيه أحكامُ القاضي الشّرعي المولَّى مِن قبل إمام المسلمين في حال وجوده، ومِن ذلك الحكم في شؤون الجهاد، والأسرى، والغنائم، وإقامة الحدود والقصاص، وعقد النّكاح، والحكم في المفقودين، والتّفريق بين الزوجين في الأحوال التي يجوز فيها للقاضي أن يفرق بينهما كالخلع، أو الفسخ عند وجود سببه الشرعي، كما تتولى توزيع مواريث الموتى، والحكم في العقوبات والجنايات والديات، ونحوها، وهو ما صدرت به الفتاوى السابقة.

رابعاً: إذا لم يكن في المنطقة قوى عسكرية أو مدنية لتشكيل هذه الهيئة القضائية، ولم يوجد في البلدة أهلُ حلٍّ وعقدٍ أو شوكةٍ وسلطان يقلّدون لهذه الهيئة الشّرعية أمورَ القضاء ويجتمعون عليها، بما يمكّنها مِن إنفاذِ أحكامِها فيهم، أولم تكن لهم القدرةُ على ذلك كما في أماكن ومخيمات اللاجئين السوريين في دول الجوار: فيجوز حينئذٍ لطلبة العلم أن يشكّلوا هيئةً شرعيةً للفتوى والتّحكيم، ولكن لا تقوم مقامَ الهيئة القضائية المُعيَّنة مِن أهل الأمر والشوكة في نفوذ الأحكام والإلزام بها، أو الحكم في قضايا المفقودين والتّفريق بين الزوجين، ونحوها، بل لا تعدو أن تكون هيئةً للفتوى والتّحكيم بين النّاس فيما

يترافعون إليها بالتراضي بينهم.

قال ابنُ نجيم في «البحر الرائق» في تعريف التحكيم: «توليةُ الخصمين حكَماً يحكم بينهما، أي: اختيار ذوي الشأن شخصاً أو أكثر؛ ليحكم فيما تنازعا فيه دون أن يكون للمحكَّم ولايةُ القضاء بينهما».

ويدلُّ على مشروعيةِ التّحكيمِ ما ثبت عن أبي شريح هانئ بن يزيد رضي الله عنه: أنّه لمّا وَفَدَ إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم مع قومه سَمِعَهم يكنونه بأبي الحَكم، فدعاه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، فقال: **(إنّ اللهَ هو الحَكَمُ، وإليه الحُكمُ، فلِمَ تُكنَى أبا الحَكَم؟) فقال: «إنّ قومي إذا اختلفوا في شيءٍ أتوني، فحكمتُ بينهم، فرَضِيَ كِلا الفريقين، فقالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: (ما أحسَنَ هذا..)** رواه أبو داود.

فإذا تراضى الخصمان على التحاكم إلى مَن كان أهلاً للحُكم فإنّ حُكمَه يكون لازماً لهما شرعًا، حتى لو لم يمكن إلزامُهما به قضاءً.

جاء في «الموسوعة الفقهية»: «متى أصدر الحكَمُ حُكمَه، أصبح هذا الحكمُ ملزماً للخصمين المتنازعين، وتعيّن إنفاذُه».

خامساً: يختلف التّحكيمُ عن القضاء في أمورٍ، منها:

١- أنّ التّحاكمَ إلى هيئة التّحكيم لا يكون إلا بتراضي الخصمين، فإذا لم يرضَ أحدُهما بالتّحاكم لم يُلزم بذلك، بخلاف القضاء الذي لا يشترط فيه رضا الخصمين.

جاء في «مجلة الأحكام العدلية»: «التّحكيمُ هو عبارة عن اتخاذ الخصمين حاكماً برضاهما لفصل خصومتهما ودعواهما».

٢- أنّ حُكمَ هيئة التحكيم قاصرٌ على المتخاصِمَين، ولا يتعدّاهما إلى غيرهما ممّن لم يرض بالتّحكيم.

جاء في «الموسوعة الفقهية»: «ولكنّ هذا الإلزامَ الذي يتّصف به حُكمُ الحكَم ينحصرُ في الخصمين فقط، ولا يتعدّى إلى غيرهما، ذلك لأنّه صدر بحقّهما عن ولايةٍ شرعيةٍ نشأت مِن اتفاقهما على اختيار الحكَم للحُكم فيما بينهما مِن نزاعٍ وخصومة. ولا ولايةَ لأيٍّ منهما على غيره، فلا يسري أثرُ حُكم الحَكَم على غيرهما».

٣- ليس لهيئة التحكيم أن تحبس أحدَ الخصمين أو الشّهود، كما أنه ليس لها أن تعاقب بالجلد وغيره؛ إذ الهدفُ مِن التّحكيم حسم النزاع لا إيقاع العقوبة.

٤- ذهب جمهورُ أهل العلم إلى أنّه لا يجوز التحكيمُ فيما كان مِن حقوق الله تعالى كالحدود، ولا في القصاص، ولا فيما لا سلطةَ للمحكّم عليه كحقوق غير الخصوم كاللّعان؛ إذ فيه إثباتٌ أو نفيٌ لنسب الولد مع أنه ليس طرفاً في النّزاع، ولا فيما يختصّ به القضاء؛ لأنّه من الأحكام السلطانيّة المنوطة بولي الأمر.

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي: «لا يجوز التحكيم في كلِّ ما هو حقٌّ لله تعالى كالحدود، ولا فيما استلزم الحكمُ فيه إثباتَ حكمٍ أو نفيه بالنّسبة لغير المتحاكمين ممّن لا ولاية للحَكَم عليه كاللعان؛ لتعلّق حقّ الولد به، ولا فيما ينفرد القضاء دون غيره بالنّظر فيه».

وعليه: فإذا لم يكن لهذه الهيئاتِ المقامةِ في دول اللّجوء سلطةٌ تمنحها إياها الدّولة المضيفة: فلا يكون لها سلطةُ التّفريق بين الزوجين، ولا تكون أحكامُها إلا برضا الطّرفين وتوكيلِهما.

فينبغي لمن احتاج للحُكم في هذه المسائل أن يلجأ للمحاكم الشرعية في الدول التي يقيم فيها، أو أن يوكل الهيئات القضائية داخل الأراضي السّورية المحررة بالقضاء في مسألته.

سادساً: ما ذُكر مِن تعدّد الهيئات القضائية في البلد الواحد، وقيامِ كلّ فصيلٍ بإنشاءِ محاكمَ تابعةٍ له مِن البلاء الذي وقع في المناطق المحرّرة، وهو انعكاسٌ لحالة التفرّق السّائدة بين الفصائل العسكرية، والهيئات الشّرعية، والمؤسسات المدنية، والواجبُ على الجميعِ السعيُ لإنهاء هذه الحالة، والعملُ على توحيد الجهات القضائية والشرعية؛ منعاً لاضطراب الأحكام، وسعياً إلى استقلال القضاء، ورفعاً لتبعية القضاء للفصائل.

ومع ذلك فإذا كان لهذه المحاكم شوكةٌ في تطبيق أحكامها فإنّ أحكامَها تنفذُ في حقّ مَن يخضع لسلطتها إذا وقع حكمُها موافقاً للشريعة، فقد قرّر الفقهاءُ في حال من تغلّب على بلدٍ -من أهل العدل أو البغي- فأقام فيها قضاةً أن أحكامَهم نافذةٌ، ولا يُنقض منها إلا ما خالف الشّريعة.

قال ابن تيمية في «الفتاوى»: «السنة أن يكون للمسلمين إمام واحد، والباقون نوابه، فإذا فُرِضَ أن الأمة خرجت عن ذلك لمعصية من بعضها، وعجزٍ من الباقين، أو غير ذلك فكان لها عدة أئمة، لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود، ويستوفي الحقوق، ولهذا قال العلماء إن أهل البغي يَنْفُذ من أحكامهم ما ينفذ من أحكام أهل العدل، وكذلك لو شاركوا الإمارة وصاروا أحزابا لوجب على كل حزب فعل ذلك في أهل طاعتهم».

وقال ابنُ عبد البر في «التمهيد»: «ولو تغلّبوا على بلدٍ فأخذوا الصدقات، وأقاموا الحدودَ، وحكموا فيهم بالأحكام، لم تُنقض عليهم الصدقاتُ ولا الحدودُ، ولا يُنقض مِن أحكامهم إلا ما كان خلافاً للكتاب أو السنة أو الإجماع كما يُنقض مِن أحكام أهلِ العدلِ والسّنّة».

وقال ابنُ الهمام في «فتح القدير» : «وإذا ولى البغاةُ قاضياً في مكانٍ غلبوا عليه، فقضى ما شاء، ثم ظهر أهلُ العدل، فرُفعت أقضيتُه إلى قاضي أهلِ العدل نفذ منها ما هو عدلٌ، وكذا ما قضاه برأي بعضِ المجتهدين: لأنّ قضاءَ القاضي في المجتهدات نافذٌ، وإن كان مخالفاً لرأي قاضي العدل».

سابعاً: ليس للهيئات الشرعية والقضائية ولا إدارات الأوقاف أن تُلزم عمومَ الناس بما يترجّح لديها مِن آراء أو اجتهادات في مسائل الخلاف المعتبر في عبادات الناس وشؤونهم الخاصة، فالمسائلُ الاجتهاديةُ ليست محلاً للإنكار، ولا للإلزام.

قال سفيان الثوري كما في «حلية الأولياء» لأبي نُعيم : « إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اختُلف فيه وأنت ترى غيره فلا تنهه « .

وقال الإمام أحمد كما «الآداب الشرعية» لابن مفلح : «ما ينبغي للفقيه أنْ يحمل الناسَ على مذهبه، ولا يشدّد عليهم» .

وقال ابن تيمية كما في «مختصر الفتاوى المصرية» : «وليس لولي الأمر أن يحملَ الناس على مذهبه في منع معاملةٍ لا يراها، ولا للعالم والمفتي أنْ يلزما الناسَ باتباعهما في مسائل الاجتهاد بين الأئمة، بل قال العلماءُ : إجماعُهم حجّةٌ قاطعةٌ، واختلافُهم رحمةٌ واسعةٌ، ومثلُ هذه المسائل الاجتهادية لا تُنكر باليد..».

نسأله تعالى أن يوفق القائمين على القضاء للاجتماع على أمرٍ يكون فيه خير البلاد والعباد، والحمد لله رب العالمين.

الثورة وفرصة تشكيل هوية سورية جديدة


د. ياسر العيتي

لم يكن سؤال الهوية مطروحاً بقوة بين السوريين كما هو مطروح اليوم. ليس السبب أن ما يجمع بين السوريين كان أكثر مما يفرق بينهم قبل الثورة، بل لأن الثورة كشفت أن انتماء السوريين لمناطقهم وقومياتهم وطوائفهم وعشائرهم هو أقوى من انتمائهم لما كان يسمى "وطناً" من المفروض أن يجمعهم. إشكال الهوية هذا كان موجوداً قبل الثورة لكنها كشفت الغطاء عنه وأخرجته للنور بعدما كان قابعاً في الظلام.

تاريخياً هناك زمن طويل من العيش المشترك بين السوريين. فالتعايش بين المكونات السورية المختلفة في المجتمعات المحلية سواء في المدن أو الأرياف كان قائماً منذ مئات السنين، لذلك يوجد شعور عام بين السوريين بأن هناك ما يجمعهم لكن هذا الشعور لم يتطور بعد إلى هوية وطنية جامعة تنضوي تحتها انتماءاتهم الأخرى بسبب الظروف التي تعرضوا لها منذ نشأة الدولة السورية الحديثة. ولدت الدولة السورية الحديثة عام ١٩١٨ عندما أعلن السوريون استقلالهم عشية تفكك الدولة العثمانية. بعد عامين فقط رست سفن الاحتلال الفرنسي على شواطئنا واستمر الاحتلال حتى عام ١٩٤٥، ويكفي لمعرفة موقف الفرنسيين من بناء هوية وطنية سورية جامعة أن نتذكر أنهم حاولوا في بداية الاحتلال تقسيم سوريا إلى دويلات طائفية، لكنهم لم ينجحوا بسبب الرفض الشعبي لهذه الفكرة. بعد الاستقلال مرت سوريا بفترات تتفاوت فيها درجات الاستقرار السياسي، لكنها اتصفت بشكل عام بكثرة الانقلابات العسكرية، وأطول فترة مارس فيها السوريون الحريات والتعددية والمواطنة بمفهومها الحديث، تلك الممارسات التي تعزز شعورهم بالانتماء إلى وطن واحد، لم تتجاوز سنوات أربع هي فترة رئاسة شكري القوتلي من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٨. وبعد ذلك قامت الوحدة مع مصر ثم حدث الانفصال ثم جاء حكم البعث ١٩٦٣ ليتحول بسرعة إلى حكم عائلي طائفي متوحش أرخى بسدول ظلامه على سوريا لأكثر من نصف قرن، اختطف نظام الأسد خلالها الوطن بل اختطف المجتمع والدين وجيّر كل ذلك لتثبيت دعائم حكمه. إذن نحن كسوريين عندما ننظر في تاريخنا الحديث بعد نشوء الدولة السورية لا نجد الكثير مما يجعلنا نشعر بالانتماء إلى هذه الدولة. لم يجد السوريون تحت العلم الذي يرمز لدولتهم إنجازات عظيمة أو كرامة محفوظة أو حتى خدمات تلبي حاجاتهم، فأنى لهم أن يشعروا بالانتماء لدولة يرفرف فوقها هذا العلم، ولماذا نستغرب غلبة العصبيات المناطقية والطائفية والقومية والعشائرية في المناطق التي خرج منها النظام بعد قيام الثورة؟

إن هوية سورية جديدة ترتكز على القيم هي ما يمكن أن يجمع شتات السوريين اليوم بعد أن فرقتهم عقود الاحتلال والاستبداد ثم حروب الآخرين على أرضهم في السنوات الأخيرة، هوية مرتكزة على القيم لا تلغي الهويات الأخرى لكنها تشكّل المظلة التي تنضوي تحتها، فلا تمنع السوري من الافتخار بانتمائه الديني أو العرقي، لكنها تجعل هذا الانتماء تحت مظلة أوسع هي الانتماء إلى القيم، تلك المظلة التي إن



فُقدت تحوّل الانتماء المناطقي أو الطائفي أو القومي أو العشائري إلى عصبية بغيضة يمكن أن تُداس فيها القيم من أجل مصلحة المنطقة أو الطائفة أو القومية أو العشيرة!

إذا كانت الهوية المرتكزة على القيم هي ما يمكن أن يجمع السوريين، وإذا كان سؤال الهوية هو من نحن كسوريين؟ أو ما الذي يجمعنا كسوريين؟ فإن الثورة الشعبية السورية التي اندلعت في طول البلاد وعرضها يمكن أن تقدم الجواب على هذا السؤال. هذه الثورة أبرزت ثلاث قيم إنسانية جامعة صدحت بها حناجر مئات الألوف من السوريين بشكل عفوي من درعا إلى عامودا ومن البوكمال إلى بانياس ويمكن أن تشكّل الأساس لهويتهم الجديدة وهي قيم الحرية والعدالة والكرامة. وفقاً لهذه الهوية الجديدة يصبح الجواب على سؤال من نحن؟ نحن السوريون الذين تجمعنا قيم الحرية والعدالة والكرامة التي دفعنا ثمناً لها نصف مليون شهيد. هذه القيم الثلاث تنسجم مع ضمير وتطلعات السوريين على اختلاف قومياتهم وطوائفهم وهي تنسجم مع دين الأكثرية وثقافتها بل تشكل فرصة لإظهار الأبعاد القيمية الإنسانية لهذا الدين بعد أن غيبتها عقود الاستبداد التي حولت الدين إلى مطيّة للمستبدين.

إن النقاش المحتدم اليوم بين السوريين حول الهوية السورية وهو نقاش لا بد منه لتشكيل "هوية راسخة" تكون الوعاء الفكري والشعوري الذي يجمع السوريين والمحفز الحضاري الذي يحركهم وهي تختلف عن "الهوية المكتوبة" التي ستبينها بنود في الدستور السوري القادم والتي يمكن أن يحسمها السياسيون وفقهاء القانون وتعرض لاستفتاء عام يوافق عليه أكثرية السوريين. هذه الهوية المكتوبة على أهميتها لا تكفي لتتحول إلى هوية راسخة ما لم يواكبها هذا الحوار القائم اليوم بين السوريين والذي يجب على قادة الرأي والناشطين في المجالات الفكرية والاجتماعية والسياسية أن ينظموه أكثر وأن يدفعوا به قدماً حتى يصل إلى غايته.

من الناحية المادية، في سوريا من الخيرات ما يؤهل سكانها لرفاهية عيش تضاهي أكثر الدول تقدماً، بشرط أن يصلوا إلى صيغة تجمعهم وتمنع تحول بلادهم إلى ساحة لصراع الآخرين. ومن الناحية المعنوية، أثبتت التجربة الإنسانية أن عطاء الإنسان وإنتاجه وقدرته على الإبداع والفعل الحضاري تتناسب طرداً مع شعوره بكرامته، وإذا كان شعور شعب بقيمة الكرامة يتناسب طرداً مع الثمن الذي دفعه لاستعادتها فإن ما دفعه السوريون من دم لاستعادة كرامتهم يؤهل سوريا لشأن حضاري عظيم إذا أصبحت كرامة الإنسان إحدى القيم التي ترتكز عليها الهوية السورية الجديدة.



ملف العدد

القانون العربي الموحد

خطوة على طريق القضاء العادل

إنّ المجتمع مهما بلغت درجة رقيّه الفكري والحضاري لا يخلو من الجريمة وأصحاب الرذيلة وأسباب النزاع والخصام، وهذا يستدعي وجود قضاء يقضي بقانون عادل، لإحقاق الحق بين الناس، ونصرة المظلوم وكف يد العابثين، فكل دولة تهتم بمستقبلها تسعى إلى قانون يحقق سعادة أبنائها، لأن وجوده يُشعر الفرد بقيمته في المجموع ويحمي حقوقه، وإذا ما زال القضاء العادل حل الشقاء وفقدت الطمأنينة وتسلط القوي على الضعيف، وتمزق النسيج الاجتماعي، وفُتح الباب للجريمة لتخل بنظام المجتمع وتفتك به.

وقد كان القضاء في عهد نظام الأسد غارقاً في الفساد والمحسوبية، تابعاً لأصحاب النفوذ في الدولة من عسكريين وأمنيين وغيرهم، فضلاً عن أنه يحكم بالقوانين الوضعية الظالمة المفصلة على مقاس الحاكم وزبانيته وطائفته، فصار الحق في المحاكم السورية غريباً، وتصدر الباطل المشهد القضائي، فضاعت حقوق المستضعفين، وسادت شريعة الغاب.



ولذلك فإن الثورة السورية ورثت حملاً ثقيلاً في هذا المجال، فعملت منذ العام الأول من الثورة على تشكيل هيئات شرعية في المناطق المحررة تقوم بحل النزاعات والخصومات والحكم فيها والفصل بين الناس، وكانت هذه الهيئات تحكم بالشريعة الإسلامية على قدر إمكانيتها وطاقتها، مع ضعفٍ في الكوادر القضائية كمًّا ونوعاً، وقد تشكّلت أجسام استطاعت العمل مطلع ٢٠١٣ وكان لها دور في المناطق المحررة، لكن سرعان ما تراجع دورها. ويعدّ إنشاء (مجلس القضاء الموحد في حلب) من التجارب القديمة والناجحة، فقد ضم عدداً من العلماء والحقوقيين البارزين، كما ضم أغلب المحاكم الموجودة في ريفي حلب وإدلب، وقد اعتمد المجلس، بالتشاور مع القوى والمختصين، القانون العربي الموحد، كما اعتمدت (المحكمة الشرعية بحلب وريفها) ذات القانون في الإجراءات الجزائية والمدنية، وقررت وفق بيان أصدرته البدء بتطبيق هذا القانون اعتباراً من تاريخ ١٢/١٠/٢٠١٥، ولفت البيان النظر إلى ضرورة مراعاة تعديلات لجان دراسة القانون التي جاءت لتناسب الحالة الثورية التي تعيشها سورية. كما اعتمدت (دار العدل في حوران) القانون العربي الموحد مرجعاً عاماً للقضاء في محاكمها في تشرين الثاني ٢٠١٥، وذلك بعد استفتاء العديد من العلماء وطلبة العلم والمجلس الإسلامي السوري الذي دعا إلى اعتماد القانون العربي الموحد أساسًا للقضاء في المحاكم الشرعية في سورية

واعتبرت كل من دار العدل في حوران، ومجلس القضاء الأعلى في الغوطة الشرقية، ومجلس القضاء الأعلى في حلب في بيانٍ مشترك، أن اعتمادها القانون العربي الموحد هو خطوة أولى في إنجاز مشروع القضاء الموحد على مستوى سورية.

وقد أعلنت (الهيئة القضائية) في (حركة أحرار الشام) في ١٨ حزيران ٢٠١٧، اعتمادها القانون العربي الموحد في جميع المحاكم التابعة لها في سورية، وأعلن الناطق الرسمي باسم الحركة (محمد أبوزيد) عبر تغريدات في موقع (تويتر) «بدء اعتماد القانون العربي الموحد في جميع المحاكم التابعة لـ (الهيئة القضائية)».

واعتبر (أبو زيد) أن «اعتماد القانون العربي الموحد يساهم في توحيد المرجعية القضائية في جميع المناطق المحررة والخروج من الارتجال القضائي في الأحكام».

في ملف هذا العدد من مجلة (نور الشام) نضع القانون العربي الموحد على طاولة المناقشة والبحث، ونعرض آراء بعض العلماء والقضاة الذين عايشوا القانون وعملوا على تطبيقه، ونقف عند ميزاته والمآخذ عليه ومدى صلاحية اعتماده للقضاء الشرعي في سورية.

ما هو القانون العربي الموحد:

اجتمع وزراء عدل الدول العربية في صنعاء باليمن عام ١٩٨١م؛ لوضع خطةٍ لقانونٍ عربيٍ موحَّد للدُّول العربية، وكان نتاج ذلك «خطة صنعاء لتوحيد التشريعات العربية» التي تهدف إلى: توفير القاعدة المتينة والثابتة لإقامة التشريع العربي الموحّد وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مع الأخذِ بالاعتبار ظروف المجتمع العربي في كل قُطر، وبناءً على هذه الخطة تشكلت لجانٌ شرعيةٌ وقانونيةٌ مختصة، عملت على وضع (القانون العربيُّ الموحَّد)، إلا أنه لم يعتمد في الدول العربية.

ويعرفنا الشيخ فايز الصلاح (عضو مجلس الأمناء في المجلس الإسلامي السوري) إلى (القانون الموحد) وكتبه، فيقول:

« يتألف (القانون العربيّ الموحَّد) من عدد من الأجزاء موزعةً على كتب مستقلة، وينقسم من حيث كتبِه وموادِه إلى قسمين:

الأول: الكتب الموضوعية: وهي: الكتب التي تضم موادَّ شرعية قانونية، تُحدِّد العلاقات والحقوق بين الناس، والعلاقة التبادلية بين الفرد والدولة، بالإضافة إلى العقوبات لأولئك الذين لا يلتزمون بالقواعد المؤسّسة للقانون.

وأهم هذه الكتب:

١-**قانون الأحوال الشخصية**، والمعروف باسم: (وثيقة الكويت للقانون العربيّ الموحّد للأحوال الشخصية)، ويتحدث هذا الكتاب عن أحكام النِّكاح؛ الأركان والشروط، وعن أحكام الطَّلاق والإيلاء، وعن أحكام الفرائض والميراث.

٢-**القانون المدني العربيّ الموحّد**، وهذا القانون هو الذي يُعبِّر عنه الفقهاء بأحكام المعاملات، من بيعٍ وشراء، ووكالةٍ وهِبةٍ، وحَوالةٍ، ورَهنٍ، وغير ذلك مما يتعلق بالمعاملات.

٣-**القانون الجزائي العربي الموحّد**، وهذا القانون يتحدث عن الحُدودِ، والقِصاص، والجرائم التي يترتَّب عليها عقوبات مقدَّرة كالحدود، وغير مقدَّرة، والتي تسمى التَّعزيرات.

الثاني: الكتب الإجرائية: وهي الكتبُ التي تضم مجموعة القواعد التي تُنظِّم سير الدعوى من لحظة ابتدائها إلى انتهائها، بصدورِ حكم قاطع، وكيفية تنفيذ هذا الحكم.»

مميزات القانون العربي الموحد وصلاحيته:

ويتفق كل من الشيخ فايز الصلاح والشيخ عمار عنجريني (عضو لجنة التفتيش القضائي في مجلس القضاء الموحد سابقا) والشيخ عصمت

العبسي (رئيس مجلس القضاء الأعلى في دار العدل بحوران) على أن من مميزات القانون الموحد الاعتماد على أحكام الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسًا ووحيدًا للتشريع، وعدم الاعتماد على مذهبٍ فقهيٍ واحد، ويضيف الشيخ فايز الصلاح ميزة تتعلق بالهدف السامي من هذا القانون وهي: توحيد الدول العربية الذي سيكون سُلّمًا للوحدة الإسلامية الكبرى.

أما الشيخ عمار عنجريني فيرى أيضا أنّ من مميزات القانون الموحد أنّ فيه من التعزيرات ما يناسب المرحلة، ويعطي القاضي مرونة، فيستطيع أن يحدّد التعزيرات المناسبة من خلال المهلة أو المسافة الموضوعة في القانون، فترجع الأمر للقاضي في تقدير العقوبة التعزيرية بحسب الجرم الواقع، كما أنّ من ميزاته أنَّ أدلته الشرعية حاضرة نافذة، وليس فيه مخالفة للشريعة، وهناك بعض الخلافات في المذاهب، وهي نادرة في بعض المسائل، وقد جمعها المكتب العلمي في هيئة الشام الإسلامية وأجرى دراسة كاملة عن القانون، فسلبيات القانون نادرة جدا، ويمكن إحصاؤها.

ويضيف الشيخ عنجريني أنّ القانون العربي الموحد صالح لكل الدول العربية المستقرة وغير المستقرة كما هو وضعنا في سورية، ويرجو أن يكون هذا القانون معتمدا في قضاء الدولة الجديدة في سورية.




قمنا بدراسة القانون كاملا من ناحية الإجراءات ومن ناحية القوانين النظرية والتطبيقية العملية، فما وجدنا فيه إلا الموافقة لمسائل الفقه الموجودة والمؤصلة في المذاهب.

نور الشام

وعن فعالية القانون العربي الموحد وتطبيقه في مجلس القضاء الموحد في مدينة حلب يقول الشيخ عنجريني:

عملنا بالقانون العربي الموحد، وبدا لنا أنّه أفضل قانون يمكن تطبيقه، ووجدناه فعّالا ومناسبا للمرحلة التي نحن فيها، خاصة وأنّه موافق للشريعة الإسلامية، وقد قمنا بدراسة القانون كاملاً من ناحية الإجراءات ومن ناحية القوانين النظرية والتطبيقية العملية، فما وجدنا فيه إلا الموافقة لمسائل الفقه الموجودة والمؤصلة في المذاهب، وطبعاً نشير إلى أنّ الذين تم اختيارهم لإعداد القانون العربي الموحد هم ثلّة من خيرة العلماء والمشايخ والقضاة والقانونيين المشهود لهم، وهذا القانون يوافق الدول العربية، وبعضها يعمل به.



لا شك أنّ القانون الموحد قابل للتطبيق، وله فعالية كبيرة، وتزداد في حالة الدولة المستقرة أكثر من الدولة في حال النزاعات كما هو الوضع في سورية.

نور الشام

وتعد تجربة دار العدل في حوران، التي شارك في تأسيسها الشيخ أسامة اليتيم رحمه الله، من التجارب الناجحة التي اعتمدت القانون الموحد في محاكمها، يقول الشيخ عصمت العبسي:

القانون المعمول به في دار العدل هو القانون العربي الموحد، وقد تمّ التوافق عليه بعد استشارة عدة مؤسسات شرعية والاستماع إلى الملاحظات على هذا القانون، وقد كانت هناك حاجة ملحّة إلى وجود قانون يُحتكم إليه، أما بخصوص فاعلية القانون وإمكانية تطبيقه، فلا شك أنّه قانون قابل للتطبيق، وله فعالية كبيرة، وتزداد في حالة الدولة المستقرة أكثر من الدولة في حال النزاعات كما هو الوضع في سورية.

تقنين الفقه الإسلامي:

أثارت فكرة تقنين أحكام الفقه الإسلامي جدلاً كبيراً بين العلماء القدماء والمعاصرين، وانقسموا ما بين مؤيد ومعارض لهذه الخطوة، وكان لكلا الطرفين اجتهادات وأدلة، فما المقصود بالتقنين وماذا عن تاريخ نشأته؟ يجيب الشيخ فايز الصلاح بقوله:

« يُقصد بالتَّقنين كما عرفه الدكتور مصطفى الزرقا جَمْعُ الأحكام، والقواعدِ التشريعيةِ المتعلِّقة بمجالٍ من مجالات العلاقات الاجتماعيّة، وتبويبها، وترتيبها وصياغتها بعبارة آمرة موجزة، واضحة في بنودٍ تسمى مواد، ذات أرقام متسلسلة، ثم إصدارها في صورة قانونٍ أو نظامٍ تفرضه الدولة، ويلتزم القضاة بتطبيقه بين الناس.

وقد ظهرت محاولاتٌ عديدةٌ لتقنين الفقه الإسلامي في القرنين الماضيين، منها (الفتاوى الهندية) لجماعة من علماء الهند، لتقنين العبادات والعقوبات والمعاملات، ومجلة (الأحكام العدلية) التي تضمَّنت جملة من أحكام: البيوع، والدعاوى، والقضاء، وقد أصدرتها الخلافة العثمانية بين عامي ١٢٨٦ – ١٢٩٣هـ الموافق ١٨٦٩ – ١٨٧٦م في (١٨٥١) مادة استُمِدَّ أغلبها من الفقه الحنفي، وقد ظلَّت هذه المجلة مطبَّقةً في أكثر البلاد العربية إلى أوساط القرن العشرين.

وفي عهد الدولة السعودية أُلّفت مجلّةُ الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن عبد الله القاري، المتوفى سنة ١٣٠٩هـ، رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة سابقًا، وقد اقتصر فيها على المذهب الحنبلي من خلال كتبه المعتمدة، واحتوت المجلة على (٢٣٨٢) مادة، وفي العصر الحاضر قَطَعَ كثير من الدول العربية شوطًا كبيرًا في تقنينِ كثيرٍ من الأحكام، وخاصة فيما يتعلَّق بالأحوال الشخصية.

وعند السؤال عن الأصل الذي يدور عليه الخلاف في هذه المسألة يجيب الشيخ فايز الصلاح:

الأصل في الخلاف هنا هو إلزامُ القاضي بقولٍ واحدٍ يحكم به ولا يتجاوزه، وإن خالفَ اجتهاده،

وهي مسألة خلافية بين الفقهاء، وقد ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة كما أنه قول القاضي أبي يوسف، ومحمد بن الحسن صاحبي أبي حنيفة إلى عدم جواز ذلك. بينما ذهب جماعة من الفقهاء إلى جواز إلزام القضاة وغيرهم بالحكم بمذهب معين، وصحة اشتراط ولي الأمر على القاضي أن يقضي بهذا المذهب، وهذا هو قول الحنفية وهو قول عند المالكية، وبه قال السبكي وغيره من الشافعية.

وقد جرى العملُ منذ قرونٍ على التزامِ القاضي في أحكامِه بمذهبٍ مُعيَّن، ولعدم توافر القضاة المجتهدين، وتَغَيُّرِ الأحوال، تولَّى القضاءَ من لم تتوافر فيه شروط الاجتهاد، ولضعف ثقة الناس في القضاة، والخوفِ من الجَورِ والحَيف، رأى عددٌ من أهل العلمِ إلزامَ القضاة بمذهبٍ معين، ويجب على كل مقلد العمل بمذهب مقلّده وعدم جواز الحكم بخلافه.

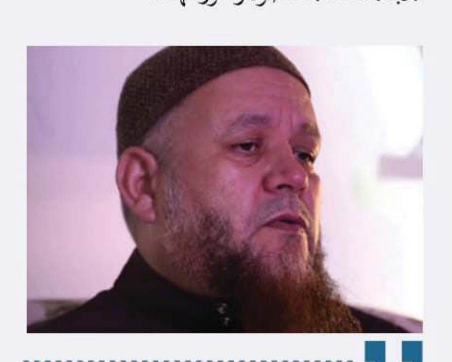
وقد ذهب عدد من أهل العلم المعاصرين إلى منع التقنين والإلزام به، منهم: محمد الأمين الشنقيطي، وعبد الله بن حميد، وعبد العزيز بن باز، وعبد الرزاق العفيفي، وإبراهيم بن محمد آل الشيخ، وصالح بن محمد اللحيدان، وصالح بن فوزان الفوزان، وعبد الله بن عبد الرحمن البسام، وعبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، وعبد الرحمن بن عبد الله العجلان، وعبد الله ابن محمد الغُنيمان، وعبد العزيز بن عبد الله الراجحي، وغيرهم. كما ذهب عددٌ كبيرٌ من الفقهاء المعاصرين إلى جواز التقنين، ومن مشاهيرهم في ذلك: محمد عبده، ومحمد رشيد رضا، وأحمد شاكر، ومحمد أبو زهرة، ومصطفى الزرقا، والشيخ علي الطنطاوي، والدكتور وهبة الزحيلي، والدكتور يوسف القرضاوي، والشيخ صالح بن غصون، والشيخ عبد المجيد بن حسن، والشيخ عبد الله خياط، والشيخ عبدالله بن منيع، والشيخ محمد بن جبير، والشيخ راشد بن خنين، وغيرهم.

ويضيف الشيخ عصمت العبسي أن الخلاف حول تقنين الأحكام الشرعية خلاف فقهي معتبر، ولكن فهم الواقع المعاصر والواقع الذي تعيشه الثورة السورية يتطلب منا التقنين، حتى لا يحتج البعض في مسألة عدم وجود قانون واضح صالح للتطبيق، فيستعيضوا عن الأحكام الشرعية بأحكام وضعية، فلا بد من تقنين الأحكام الشرعية بحيث تلبي حاجة المجتمع.

الراجح بخصوص تقنين الأحكام:

يرى الشيخ فايز الصلاح أن «الأصل في هذه المسألة أن يكون القضاةُ قادرين على الاجتهاد والترجيح في المسائل المعروضة عليهم دون تقييدهم بمذهبٍ أو قانونٍ معيَّن، ولا يمنع هذا من وضع ضوابط وأطر عامة يسير عليها القضاة في ذلك، ومنها: القوانين الإجرائية التنظيمية.

لكن نظرًا لحقيقة وضع أكثر القضاة، وعدم قدرتهم على الاجتهاد في مذاهبهم فضلًا عن النظر والاجتهاد في المذاهب الأخرى، وعدم وجود الظروف التي تساعدهم على القيام بأعمالهم، وخاصة في ظل ظروف بدايات تطبيق الشريعة الإسلامية في الأنظمة الحديثة، بعد عقودٍ من الإقصاء والمحاربة، أو في ظل الحروب كما هو في الواقع السوري: فإنَّ الأخذ بالأحكام الشرعية المُقنَّنة هو الحل الأمثل الذي لا يمكن المحيد عنه أو الأخذ بخلافه، وخاصة إذا علمنا أنَّ هذه القوانين لم تلتزم مذهبًا واحدًا مُعينًا، بل راعت الأخذ من جميع المذاهب بما يناسب حال المجتمعات المعاصرة وظروفها».



> ليس في القانون الموحد مخالفات شرعية كثيرة، بل ليس فيه تعمّد لمخالفة الشريعة البتة، وإنما هي بضع مسائل اجتهد القائمون على تحرير مواد القانون في تقريرها بما يحقق المصالح.

نور الشام

المآخذ على القانون العربي الموحد:

وعند سؤال الشيخ فايز الصلاح عن النقد الموجه إلى القانون الموحد وعن المآخذ التي تحتاج إلى التوضيح والتصحيح أجاب:

هناك جملة من المآخذ بينها المكتب العلمي في هيئة الشام الإسلامية في دراسة بعنوان: (القانون العربي الموحد دراسة نقدية)، فمثلا القانون العربي الموحد يحتوي على مواد متعلقة بالتأمين التجاري، وهي معاملة محرمة ومخالفة للشرع، فهي تحتوي على الغرر والربا والقمار وبيع الدين بالدين، ولذلك بينا حكم هذه المواد وأوصينا بعدم أخذها وعدم التعامل بها، والأخذ بالبديل الشرعي عنها وهو التأمين التعاوني.

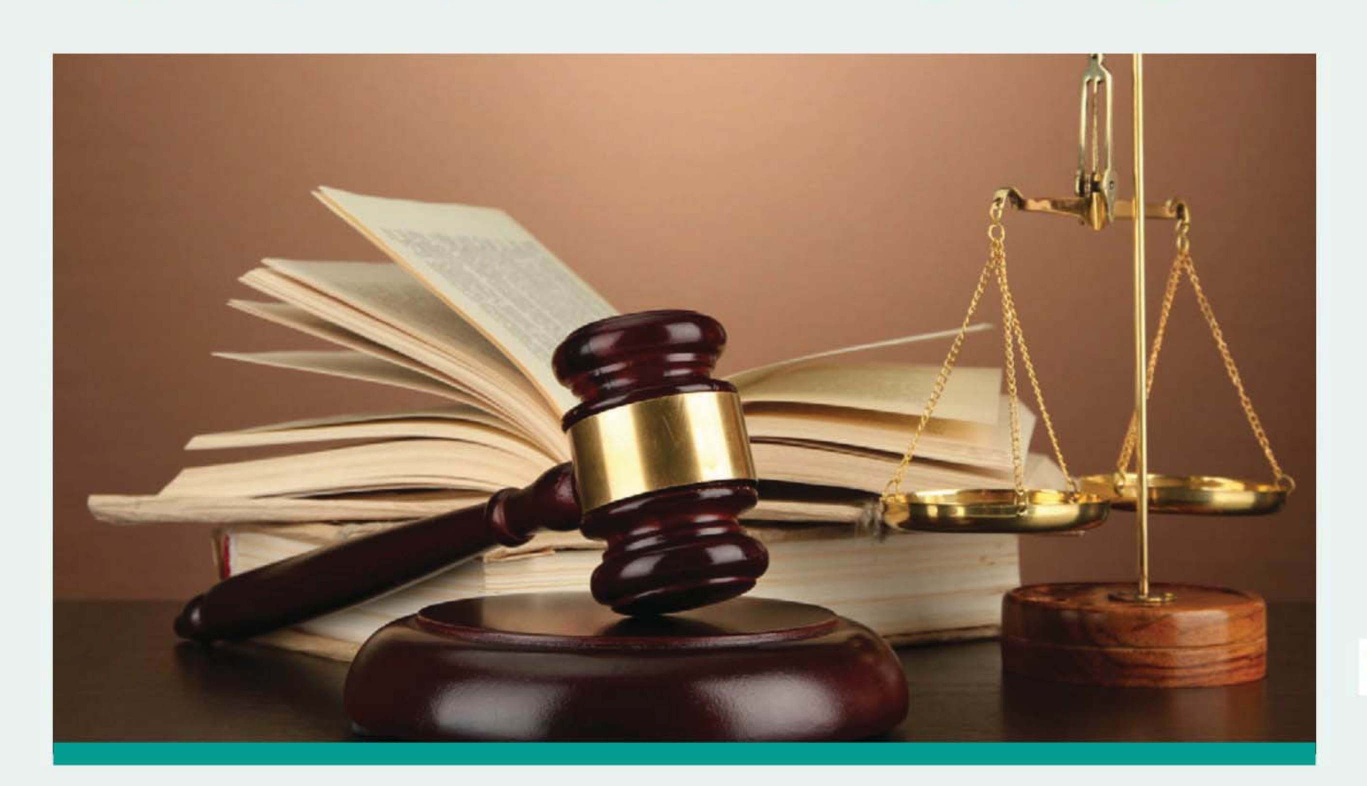
أما عن التساؤل: هل يضر وجود مثل هذه المخالفة في القانون على شرعيته؟ فنقول ليس في القانون الموحد مخالفات شرعية كثيرة، بل ليس فيه تعمّد لمخالفة الشريعة البتة، وإنما هي بضع مسائل اجتهد القائمون على تحرير مواد القانون في تقريرها بما يحقق المصالح، ولا يخالف الشرع في وجهة نظرهم فأخطأوا الصواب، وأوضح تلك المسائل مسائل التأمين التجاري، فإذا استُثنيت هذه المسائل ونُحّيت عن العمل، فبقية المسائل متوافقة مع الشرع، ولا ضرر.

وقد أصدر المكتب العلمي بهيئة الشام الإسلامية دراسة عن «القانون العربي الموحد» مضمنًا إياها تقييمًا لمواد القانون، وتوصيات بشأن تطبيقه والتعامل به في محاكم المناطق المحررة في سورية، ثم أصدر المكتب كتيبًا بعنوان: (شبهاتٌ واعتراضاتٌ على إقرار «القانون العربي الموحّد» في محاكم سورية والإجابةُ عنها).

أما الشيخ عصمت العبسي فقد تكلم على بعض النوازل غير الموجودة في القانون الموحد، وأشار إلى أن القانون العربي الموحد لم يعدّ ليكون مناسبا للمجتمعات التي تشهد ثورات أو تعاني من نزاعات، ولذلك فإن هناك الكثير من النوازل التي لم يتطرق إليها القانون، لأنها لم تكن موجودة وقت إعداده أو تقنين الأحكام الفقهية، ولا بد من تداركها من خلال وجود مجلس شرعي أو مجلس قضاء أعلى ينظر في هذه النوازل ويتخذ فيها القوانين اللازمة، وقد عملنا على هذا من خلال اعتماد مجلس القضاء السوري الأعلى الذي سيكون نواة لتوحيد القضاء في كل سورية بإذن الله.

مؤسس معهد إعداد القضاة في سورية الأستاذ إبراهيم الحسون لـ(نور الشام):

سلطة القضاء تنطلق من سلطة الدولة، والقضاء لن يكون على مساره الصحيح ما لم تكن هناك سلطة واحدة تحكم المناطق المحررة




الأستاذ إبراهيم الحسون

تعتبر المنظومة القضائية بمحاكمها وقضاتها من إفرازات النظام السياسي والاجتماعي والثقافي، ولذلك كانت هذه المنظومة غارقة في الفساد أيام حكم نظام البعث في سورية، وأدى فسادها إلى كوارث على مستويات عديدة ما زالت آثارها واضحة في المجتمع السوري، ولذلك حملت الثورة السورية على عاتقها إعادة إنتاج المؤسسة القضائية، وإعادة هيكلتها وتفعيلها على النحو الذي يجب أن تكون عليه، لما لها من أهمية في ترسيخ قيمة العدل وإقامة الأحكام الربانية وإحقاق الحق في المجتمع المسلم.

وقد كانت هناك جهود كبيرة من العاملين المخلصين في إنشاء المؤسسات القضائية وإعداد القضاة في المناطق المحررة، مثل: القضاء الموحد في حلب، ودار العدل في حوران، ومجلس القضاء الأعلى في الغوطة الشرقية، والمعهد العالي للقضاء، وفي حوارهذا العدد من مجلة نور الشام نسلط الضوء على جهد مبارك هو(معهد إعداد القضاة في سورية)، ونستعرض عمل المعهد وأهدافه وطبيعة القضاء في المناطق المحررة، وذلك من خلال الحوارمع عضو مجلس أمناء المجلس الإسلامي السوري ومؤسس معهد إعداد القضاة في سورية ورئيس تحرير مجلة قضاة الشام الأستاذ إبراهيم الحسون.

فإلى الحوار:

■ **هل لك أن تعرفنا إلى معهد إعداد القضاة في سورية، وتحدثنا عن رسالته ورؤيته والهدف من إنشائه؟**

معهد إعداد القضاة مؤسسة تعليمية، تأسس بتاريخ ١٤٣٤/٥/١٧هـ الموافق ٢٠١٣/٣/٢٩م، ويهدف إلى نشر المفاهيم الأصلية للقضاء الشرعي، ويسعى بعمله إلى تطوير عمل المحاكم الشرعية، ويرى أنه خطوة على طريق بناء مجتمع العدل وصيانة الحقوق، مركّزاً على إعداد

وتأهيل القضاة العاملين في المحاكم.

يستهدف المعهد خريجي كليتي الشريعة والحقوق والمعاهد الشرعية، ويعمل على سد حاجات المحاكم والمؤسسات القضائية السورية، بما يسهم في إقامة العدل في المجتمع، ويتميز المعهد بعلاقات طيبة مع الهيئات القضائية العاملة في المناطق المحررة، وقد وقع اتفاقيات مع عدد منها، يتم بموجبها اعتماد شهادة المعهد وتوظيف المتخرجين في هذه المحاكم.

ورؤيا المعهد هي تأهيل كفاءات للعمل القضائي، وإعداد الدراسات المتخصصة، ونشر الثقافة القضائية، بكوادر مؤهلة، وبنية إدارية مستقرة.

أما أهداف المعهد فهي تأهيل القضاة والمختصين في الاختصاصات المساندة لعمل القاضي علمياً وعملياً، وإعداد البحوث والدراسات في الشأن القضائي، وخدمة المجتمع بنشر الثقافة القضائية وعقد المحاضرات التوعوية للقضاة والمحامين والمهتمين بالشأن القضائي، وتقديم الاستشارات المساهمة في تنظيم القضاء وتطويره، وتطوير مناهج وأدوات التعليم القضائي عن بعد، إضافة إلى عمل مدونة، للسوابق القضائية ونماذج الأحكام، وعقد الندوات التشاورية بين المهتمين والمتخصصين بالشأن القضائي.

▪ أين يوجد المعهد وكم بلغ عدد الطلاب المسجلين فيه؟

يوجد المعهد في إدلب وريف دمشق – الغوطة، وحوران. وقد سجل فيه ١٥١١ طالباً في جميع برامجه التعليمية، وتخرج منهم ٩٣٣ طالباً تم تعيين ٧٠٪ منهم في المحاكم العاملة في المناطق المحررة، فيما لا تزال بعض الدورات في الدبلوم قائمة.

▪ ما هي المعايير التي من خلالها يتم اختيار الطالب في معاهد إعداد القضاة؟

يجب أن يتجاوز عمر المتقدم اثنين وعشرين عاماً، وأن يحمل إجازة في الحقوق أو الشريعة، إضافة إلى تزكية من شخصيتين معروفتين من قبل المعهد، والتعهد بالالتزام بنظام الدراسة في المعهد.

> **كان لمعهد إعداد القضاة لمسات واضحة في تطوير عمل المحاكم من خلال تخريج القضاة المؤهلين ورفد المحاكم بهم**

▪ كيف ترون وضع القضاء في سورية بعد سنوات من الثورة، وما هو الدور الذي يقوم به معهد إعداد القضاة من أجل تطوير العمل القضائي؟

ما زالت المحاكم تعاني من بعض الضعف في العديد من جوانبها، ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة يمكن تداركها قريباً بإذن الله، ومنها التفرق والفصائلية وقلة خبرة العاملين في مجال القضاء، وقد كان لمعهد إعداد القضاة لمسات واضحة في تطوير عمل المحاكم من خلال تخريج القضاة المؤهلين ورفد المحاكم بهم، مما ساعد على تطوير عمل المحاكم.

وقد وصلنا بعون الله ثم بجهود المخلصين من أهل العلم والفضل إلى تشكيل مجلس القضاء الأعلى في سورية بمرجعية القانون العربي الموحد وتعديلاته، وقد اجتمعت المؤسسات القضائية (مجلس القضاء الأعلى في الغوطة الشرقية، ودار العدل في حوران، والهيئة الإسلامية للقضاء، ومجلس القضاء الأعلى في حلب) اجتمعت على نظام قضائي واحد برئاسة القاضي (محمد دراش).

وندعو المؤسسات القضائية للالتحاق بهذا المشروع لنكون مثالا وقدوة لغيرنا من مؤسسات الثورة في عملية بناء المؤسسات في سوريا المستقبل التي نسعى أن يكون العدل الركيزة الأعلى التي يساس بها الناس.

▪ في القضاء مجال واسع لاجتهاد القاضي، سواء في المسائل التي ليس فيها نص شرعي، أو في تنزيل الأحكام الشرعية على الأحداث والوقائع، هل ترون أن في سورية قضاة مؤهلين للاجتهاد والحكم، وهل تولون الاجتهاد أهمية في معهد إعداد القضاة؟

في الغالب قامت المحاكم في المناطق المحررة من سورية لتمنع المظالم وتبقي الهيبة للثورة وتمنع التجاوزات، ولذلك كان يغلب عليها الجانب الصلحي أكثر من الجانب التحاكمي، ولأن أغلب المعاهد والمحاكم انتقلت للعمل بالقانون العربي الموحد، فهذا يعني نوعا ما عدم وجود اجتهاد.

معهد إعداد القضاة يستقبل خريجي الشريعة أو الحقوق، ويعطيهم أدوات علم القضاء وأدوات الصنعة القضائية، ولا شك أنه يعتني بجانب اجتهاد القاضي، فمثلا عندنا في المعهد مادة اسمها (فقه النوازل)، وهذه المادة تعتمد على اجتهاد العلماء في النوازل القضائية في العصر الحديث، وهي مادة مهمة، لأن قسما كبيرا من القضاة ما زالوا غير مؤهلين ليكونوا قضاة مجتهدين بكل معنى الكلمة، فالمجتهد الآن بشكل عام غير موجود في النوازل القضائية القائمة في العصر الحديث، لكن يوجد تطوير من بداية الثورة حتى الآن.

> **يجب علينا أولا إعادة هيبة القضاء بالجملة، لأن وجود الشخص الكفء يعيد الهيبة القضائية**

▪ تتمتع المؤسسة القضائية بالهيبة والمنزلة الرفيعة بين الناس، والقاضي من الشخصيات المحترمة في المجتمع، ولكن للأسف أصبحت شخصية القاضي في معظم المناطق مادة للتهكم والسخرية بسبب التشويه الذي أصاب القضاء على يد الغلاة والمتساهلين، فكثيرا ما سمعنا عن الدورات ذات الشهر والشهرين التي يتخرج الشخص فيها ليحكم في مسائل تحتاج إلى مختصين وعلماء لهم تجارب وخبرات طويلة. كيف يمكننا أن نعيد إلى الأذهان الصورة الحسنة للقضاء الإسلامي؟ وهل هو بالأمر السهل؟

في الحقيقة أول من بدأ ينتهك القضاء وشخصية القاضي هم الفصائل والمكاتب الأمنية التي كانت في كثير من الأحيان تخرج عن سيطرة القضاء وتتصرف من دون أوامر

ومذكرات قضائية، هذا فضلا عن موضوع الفصائلية والمحاكم التي شكلت عن طريق التحالفات بين الفصائل، فهذا كان له دور سلبي أدى إلى اعتزال أصحاب الكفاءات عن العمل في المحاكم، بالإضافة إلى دورات الشهر والشهرين التي أقيمت، بل إن هناك دورات مدتها أقل من ذلك، تتراوح مدتها بين أربعة أيام وأسبوع، وهذا أيضا كان له دور سلبي في أن الشخص يسمي نفسه قاضيا بعد دورة استمرت أياما أو أسبوعا، وهنا إشكال كبير، ونحن في معهد إعداد القضاة نقول للطلاب إنكم لستم قضاة، إنما أنتم في بداية طريق دراسة القضاء، على الرغم من أن الطلاب خريجو شريعة ويدرسون سنة كاملة.

أما كيف نعيد إلى القضاء صورته الحسنة، فيجب علينا أولاً إعادة هيبة القضاء بالجملة، لأن وجود الشخص الكفء يعيد الهيبة القضائية، فهناك طلاب علم وعلماء كبار في الساحة، لكنهم لم يشاركوا في القضاء بسبب أن القاضي كانت هيبته ضعيفة، وبسبب تلك المكاتب الأمنية، وعدم تمتع القاضي بالسلطة الكبيرة، فهو يقول لا أريد أن أكون في هذا السلك ما دام الحق لا يُعاد إلى صاحبه ويكون الحكم دائما للأقوى، خاصة في المشاكل التي تكون عادة بين الفصائل، ولذلك فإن العلماء وطلاب العلم عازفون عن القضاء، فإذا أعيد للقضاء هيبته ليحكم على الضعيف والقوي وعلى الصغير والكبير فأظن أنهم سيعودون إلى العمل ويعود القضاء إلى مساره الصحيح.

▪ هل توجد رقابة جدية على عمل القضاة في المحاكم الثورية؟ ومن يقوم بها؟

في الحقيقة يوجد رقابة من المكاتب القضائية في الفصائل، ولا يمكن أن نسمها رقابة بالمعنى الحقيقي.

▪ إضافة إلى قوة القضاء الإسلامي وهيبته نلاحظ أنه قضاء مستقل، والجميع سواسية أمام القاضي، فلا فرق بين قوي أو ضعيف أو بين غني أو فقير، فهل يتمتع قضاؤنا بالاستقلالية؟ يأتي هذا السؤال لأننا نعلم أن المحاكم أنشئت من قبل الفصائل أو شاركت في إنشائها.



أحيانا يكون هناك قضاة يحكمون من غير تمييز، وأحيانا يكون هناك انحياز نتيجة ميل القاضي إلى فصيل دون غيره، وبالتالي ينحاز من دون أن يشعر، هذا الكلام لا أستطيع أن أنفيه، فهناك الكثير من القضايا في المحاكم بين الفصائل لم تستطع المحاكم البت فيها، ولذلك لا أستطيع القول بأن هناك استقلالاً كاملاً في القضاء طالما أنه لا يوجد له سلطة واحدة تحميه، والسلطات تتنازعه بالحماية والتأييد فينحاز لأحدها، ويكون هناك تقاسم في الانحياز والولاء وبالتالي عدم الاستقلالية.

> ما دام هناك تنازع على السلطة بين الفصائل، فسيبقى القضاء في حالة مرض، وحل المشكلة هو توحد الثورة تحت قيادة واحدة

▪ تعاني المحاكم الثورية من ضعف القوة التنفيذية التابعة لها، مما أفقد الأحكام قيمتها فبقيت حبيسة الورق، خاصة إذا كان الخصم المدعى عليه ذا شوكة ونفوذ، كيف يمكن للقضاء أن يعالج هذه المشكلة؟

هذا يدل على نزاهة القضاء في كثير من المواقف، وفي الحقيقة سلطة القضاء تنطلق من سلطة الدولة، والقضاء لن يكون على مساره الصحيح ما لم تكن هناك سلطة واحدة تحكم المناطق المحررة، وما دام هناك تنازع على السلطة بين الفصائل، فسيبقى القضاء في حالة مرض، وحل المشكلة هو توحد الثورة تحت قيادة واحدة تحكم هذه الأراضي المحررة، وبالتالي تعطى الصلاحيات للقضاء ويكون القضاء أمام سلطة واحدة يتعامل معها.

أما بالنسبة إلى المشاريع فهناك مشروع مجلس القضاء الأعلى الذي أسس من مجموعة من الهيئات القضائية هي دار العدل في حوران والمجلس القضائي في الغوطة وهيئة إدارة المناطق المحررة في إدلب ومجلس القضاء في حلب، وهذا المجلس حديث التشكيل سينظم العمل القضائي ويضع هيكلية موحدة ويضع القوانين الناظمة للعمل القضائي في سورية.


د. معن كوسا

الاعتزال استثناء، حين لا يتضح للإنسان أين الحق، لكنه مطالب حين يظهر له الحق أن يقف معه، ولا يساوي بين الحق والباطل


د. محمد العبدة

الذين يريدون الابتعاد عن الاسلام هم خونة لأوطانهم لأن هذه الأوطان بلا إسلام تصبح خاوية ضعيفة لكل طامع.


د. عبد المنعم زين الدين

نعم ثورتنا -ككل الثورات- حملت في ثناياها أخطاءً، وهو أمرٌ نتفهمه، لأنه لا ثورة معصومة، وواجبنا تجاه الأخطاء تقويمها وليس التخلي عن الثورة.


أحمد أبازيد

رحيل الأسد هو الحد الأدنى لتعريف المعارض فضلاً عن الممثل للثورة، من لا يتبنى هذا المطلب ويقف مع بقاء السفاح بدهيّ جداً أن موقعه أقرب للنظام.

إعمار المساجد رغم الدمار، والثبات والصمود نهجنا



حَارَتْ بِحَلِّ اللُّغْزِ

حَارَتْ بِحَلِّ اللُّغْزِ أَرْبَابُ الحِجَى ... وَاسْتَنْفَدَتْ فِي القَوْلِ كُلَّ بَيَانِ
مَا سِرُّ هَذَا الحُبِّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمْ ... رُغْمَ ابْتِعَادٍ طَالَ لِلأَبْدَانِ؟
مَا سِرُّ هَذَا النُّورِ يَلْمَعُ فِي الدُّجَى ... لِيَزِيدَ فِينَا حَيْرَةَ الحَيْرَانِ؟
فَأَتَاهُمُ وَالكُلُّ بَاتَ مُسَائِلاً ... صَوْتٌ يَقُولُ بِرِقَّةٍ وَحَنَانِ:
لَوْ أَنَّكُمْ فِي اللَّهِ أَحْبَبْتُمْ، لَمَا ... غُمَّتْ عَلَيْكُمْ نَفْحَةُ الإِيمَانِ!
إِنِّي أُحِبُّ اثْنَيْنِ فِي اللَّهِ الْتَقَى ... قَلْبَاهُمَا، وَبِهِ سَيَفْتَرِقَانِ
وَغَدًا عَلَى الفِرْدَوْسِ يَغْدُو المُلْتَقَى ... وَمَعَ الحَبِيبِ المُصْطَفَى العَدْنَانِ

■ د. طلال الدرويش



ستُّ خلَوْنَ

ستٌّ خلَونَ وسيف الحق ما انثلما ... هذا الذي حيّر الألباب والأمما
تجمعت ضدنا الأحلاف قاطبةً ... حتى القريبُ تخلى يخفر الذمما
باقون يا ثورة الأحرار لو وقفت ... أمامنا الجنُّ لن نحني لهم قدما
فاستعْدِ مَنْ شئتَ دمِّرْ ما استطعتَ فلن ... يموت فينا يقينٌ في الضلوع نما
قد خالطت روحَنا الحريةُ انتفضت ... في الساكنين فأوَرتْ ثورةً ودَمَا
هيهات هيهات منا ذلةٌ سلفتْ ... صحا الرقود ونضّوا عنهم الظُّلَما
أطفالنا عرفوا معنى الحياة فهل ... تسطيعُ أن تخنق الأنفاس والنسما
في كل زاويةٍ طفل وداليةٌ ... وتحت كل صفاة برعمٌ بسَما
سنابل القمح مدّت للنسيم يدا ... والياسمين تسامى مقلةً وفما
إنا بنو عُمرٍ وابن الوليد فهل ... نغفو على الضيم، أو نغتال عزّهما
يا مسلمون لقد عاث العدو بنا ... واستوطن الدار، هل أضحيتمُ رِمما
هبوا فقد أنصت التاريخ يكتبكم ... في صفحتيه، فكونوا للأباة حمى
كانت لنا عزةُ الماضي وسطوته ... فما لنا اليوم بين العالمين دُمى
دعُوا التخاذل.. هذا اليومُ يومكمُ ... أتجبنون وسيف الحق ما انثلما؟

■ د. عبد السميع الأحمد

صفحات من الذاكرة

▪ د. صفية الودغيري

لا يكفي أن تَحمل المرأة القلم لتعبِّر عن معاناة الرجل، بل عليها أن تقترب من عالمه لتَسبر أغوار أسراره المختبئة خلف ستار صمته المُطبق، وتفتح أدراج ذاكرته المثقلة بالشدائد ومصارعة المِحَن لتقرأ ما دوّنه على سطور حياته، لتُدرك وتُعمل النظر خارج ذاكرتها المنعَّمة بأحلام الطفولة وأشواق الترقُّب، وانتظار قدوم الفارس الذي سيزفُّها إلى موكب عُرسِها، ويفتح لها أبواب السعادة الزوجية.

صفحات من الذاكرة:

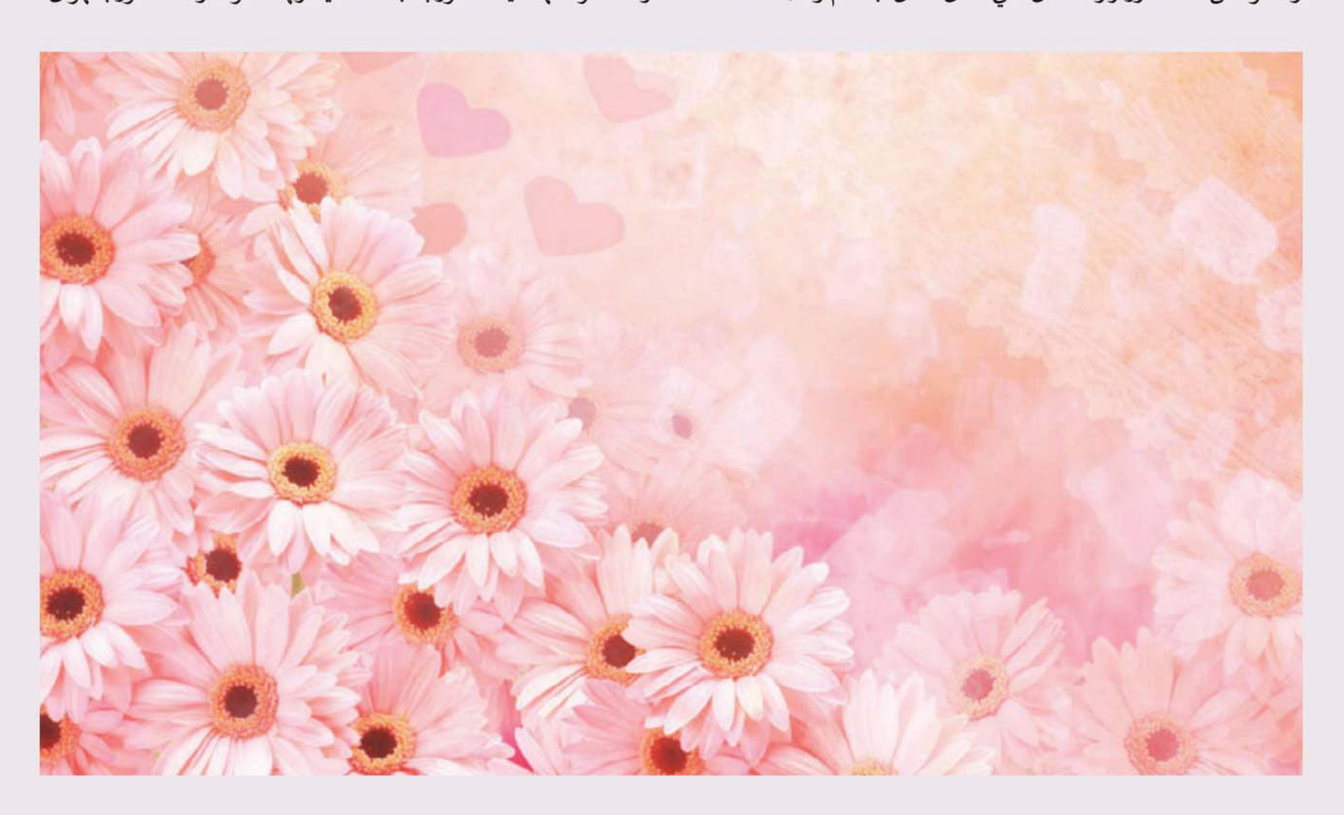
إنَّ للقلم صفحاتٍ تَلتفت نحوها الذاكرة، ورسائل تظل راقدةً في مهد التفكير خاملة الذكر، حتى تستبين معالمها وتختمر دلالة معانيها في الذهن، ثم يتحرَّك دبيب حروفها ومقاطع كلماتها فتخالط الروح.

ومن بين تلك الرسائل التي كسرت طوق الصمتِ وفكَّت عقدة اللسان: رسالة شكوى انتظمت معانيها الحيية لتبثَّ هذا القلم ما انتثر من مشاعر الأسى الموقدة في صدر حاملها، كان يلفُّها هدير من بحور معاناة هاجت في قلب رجل غيور على دينه، قد دعاه الإباء ونخوة الشهامة والرجولة إلى الإفصاح عما يخالجه من عنت ومشقة..

وتلك الجرأة في الحق لا توهب إلا للفرسان ممن ولجوا ميدان الكد والكدح، وتخلَّوا عن تلك الأوزار والأحمال التي تُثقل كاهل جدهم وتضعف ساعد همتهم؛ كي يستقيم حالهم على منهج الهدى والصلاح، والاقتداء بما كان عليه الصحابة الكرام والتابعون الأجلاء.

وتلك الجرأة في الحق هي التي جعلت صحابيًّا جليلاً كأبي سعيد الخدري رضي الله عنه يُنكِر على مروان بن الحكم لما قدَّم خطبة العيد على الصلاة وأخرج المنبر خارج المسجد؛ ففي الصحيحين عن عِياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرْح عن أبي سعيد الخدري قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَخرج يوم الفِطر والأضحى إلى المصلى فأوَّل شيء يَبدأ به الصلاة، ثم ينصرف، فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم، فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم، فإن كان يريد أن يقطع بعثًا قطَعه، أو يأمر بشيء أمر به ثم ينصرف»، قال أبو سعيد: «فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجتُ مع مروان وهو أمير المدينة في أضحى أو فطر، فلما أتينا المصلى إذا منبرٌ بناه كَثيرُ بن الصلت فإذا مروان يُريد أن يَرتقيه قبل أن يُصلي، فجبذت بثوبه فجبذني، فارتفع، فخطب قبل الصلاة فقلت له: غيرتم والله، فقال: أبا سعيد، قد ذهب ما تعلم، فقلتُ: ما أعلم واللهِ خيرٌ مما لا أعلم».

وتلك الجرأة في الحق لا تستقر إلا في القلوب المعلَّقة بالآخرة، التي تستمد مكامن قوتها من إيمانها لمواجهة الفتن وإخماد دمدمة براكينها المُضرِمَة للملذات، وتَعقد منتهى آمالها على بلوغ المراتب العليا في الخضوع والطاعة، ومحط رحالها حيث الفوز بالجنة، فلا يَعتريها الخوف ولا الشعور بالهوان؛



مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ آل عمران: ١٣٩، فالإيمان هو مِحوَر الثبات في القول والعمل، ومحور الصمود في مقاومة الأمراض والأسقام التي توهن القلوب.

رسالة تدعو إلى الطهارة والعفة:

إنها رسالة رجل تحرّك لسانه بالحديث عما يتعرّض له من فتن الاختلاط وما يتجرّعه من كؤوس الإغراء، فيظل يتقلب بين إيمان يَقوى ويَضعُف وأهواء تتنازعه في سباق أفكار تُوقظ أشواقه الوارفة، وتميل بعواطفه ميلةً واحدة إلى لذائذ المُتَع، وتَحلو في عينه فيتوق إليها توقًا شديد المطمح، وتضرم في رأسه سعار شهوات تَحوم به حول مراتع التيه والزلل، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نبَّهنا إلى اتقاء الشبهات وصون القلوب والذود عن المحارم فقال: «الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى المُشبَّهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشُّبهات كراعٍ يَرعى حول الحمى يوشك أن يُواقعه، ألا وإن لكل ملك حمًى، ألا إنَّ حِمى الله في أرضه محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحتْ صلحَ الجسدُ كلُّه، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

وهذه الرسالة تكشف عن واقع أولئك الذين استعبدتْهم قداسة ما يَجدونه من لذة عابرة في وجود ضج بمطارق الاختلاط، للاعتبار والإرشاد والاهتداء لسلوك الطريق الوارية، فلا تنساق النفس خلف عاطفتها المتأججة وإحساسها الوثاب فتَغرق مع مَن غرقوا في مستنقع الأَوحال، وتسقط مع من سقطوا في بؤرة الضعة والهوان، وهذه الرسالة تكشف كذلك عن معاناة أولئك الرجال الذين ضاقوا ذرعًا في عالم مشحون بما يوتّر الحس والأعصاب، فطلَبوا العفاف والتحرُّر من الانجراف وراء ما اسودَّ مِن الرغبات وما انتشر من الرذائل والمُغريات؛ تشوقًا إلى الارتواء من ينابيع العلوم والمعارف، والانكباب على بلوغ السؤدد من المدارك والمراتب، والتمتُّع بالحلال الطيب من النِّعَم المهداة، وتشوقًا إلى عيش رغد وحياة فُضلى، يكونُ فيها واجب التكليف رسالة، وحفظ الكلمة أمانة، وأداؤها إقرار بواجب الالتزام لشرف الدِّيانة، وتحلية للنفس بمحاسن الخلال ومكارم السجايا.

الاختيار الصعب:

إن هذه الرسالة ليست إلا مثالاً من بين مجموعة رسائل تضعنا أمام اختبار عسير، وحين تقرأ تلك السطور وتمعن النظر في فحواها ستشعر حتمًا بما شعرتُ به وهو يَحكي عما يُقاسيه من كرب شديد أمام هذا المنكر الغالب والفتنة الظاهرة لكل عين ناظِرة، والإغراء الفاضح الذي يَجذب النفس الأمارة بالسوء، حتى توشك على السقوط في مَدارك الغَواية، ولا يُلجمها إلا إغلاق الباب بالرتاج والمزلاج، والإعراض عن مخالطة الناس طلبًا للصون والعفاف.

ولكن كيف لها أن تُدرك هذه الغاية أو تسدَّ هذه الخلة السيئة؟!

وكيف لها أن تَرتقَ مسام الفتن المُنفتِحة على عالم ممتلئ بمختلف أشكال الإغراء، والمتلون بألوان الحياة المادية الآسرة للقلب والوجدان المسلوب الإرادة؟!

إن هذه الفتن الشديدة تجعلنا في حاجة إلى التفكير الملتزم فيما يحدث حولنا، حتى وإن عدمنا أسباب التغيير والإصلاح أو لم نكن له أهلاً، فالرسائل التي تصلنا في الحياة إنما هي منح تسرنا أو محن تُعلمنا وتذكرنا بغايات وجودنا، وأن كل فرد منَّا إنما هو خليفة الله على أرضه، عليه أن يذيع الخير وينهض بالمهام المنوطة به، وعليه أن يأخذ العبر والدروس من تلك القصص والحكايا في الماضي والحاضر، فلو لم يكن في هذا العالم مثل هذه الرسائل بما تَحمِله من تعدُّد وتنوع التجارب والخبرات بين الخلائق، ما كان للحياة معنى للذة العيش وعمارة الأرض وأداء واجب الاستخلاف، فوجودُ الضدِّ وضده هو الذي يولد الحاجة الدائمة إلى الاختيار ما بين الخير والشر، والحلال والحرام، والشيء الإيجابي والسلبي.

المرأة قطب الرحى:

وهذه الرسالة لا تختلف كثيرًا عن تلك الرسائل التي تعدُّ فيها المرأة قطب الرحى في حياة الرجل المَفتون بها، فأيَّةُ حسرة أكبر من فتنة امرأة الْتحفَت رداء الحسنِ والجَمال، ولم تصنْه في خدره عن أعيُنِ الرِّجال الأغراب، وتدَّعي باسم الحرية ما لها من حقوق يجب أن تصان، ولكن أيَّة حرية وأية حقوق تنشدها المرأة بجسد عارٍ عن العفَّة والفضيلة؟!

إنَّ الحرية إذا لم يكن لها ضابط يَحميها، وقيد يحافظ على غايات وجودها، ومعالم تَهدي صاحبها إلى سلوك الطريق المستقيم، تتحوَّل إلى فوضى وجاهلية، والمرأة منذ أن سلَبَ لبَّها بريقُ الحرية انساقت مع من انساقوا خلف الشعارات المزيَّفة، وولجت حربًا سافرة في تنافُسٍ بَغيض مع الرجل، وتناست أن تلك النشوة سيعقبها الخنوع والاستعباد، وأن الحرية التي تطمَح إليها لا تلبث أن تجذبها إلى القاع وتسلخها عن وجودها الإنساني المحاط بالنور والجلال.

وتلك الحقوق التي تنشدها المرأة لا تؤخذ بإشاعة الباطل والفساد، ولا بهتك ستار العفَّة والحياء، ولا بخَلعِ حجاب القيَمِ والفضائل، ولا بالإعراض عن الالتزام بالأصول والثوابت، وإلا لن تبقي في ذمَّتها ما يَدعوها لصون ما يستحقُّ أن يُصان، فحين يتحول التلذُّذ بالحرية لدى المرأة إلى سعار لا ينهد وعطش بلا رواء، فإنها تسقط في مستنقع الوحل وبؤرة الضعة والهوان، وتضيع هوية انتسابها للأمجاد، وتحيا حياة الاستعباد والاستلاب، ولا خلاص لها إلا بالرجوع إلى تطبيق أحكام الإسلام التي رفعت عنها الحيف والجور، ومنحتْها التَّشريف والتكريم الذي تستحقه، وحافظت على ما لها من حقوق وواجبات، وسنَّت المبادئ والضوابط التي تحكم علاقتها بالرجل وترق بمستواها في السلوك والمعاملات؛ قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ الروم:٢١

المرأة خليفة الله في الأرض وحاملة أمانة الحياة ومسؤوليتها:

لقد ظلت المرأة تتقلب بين تجاذبات تتحكم بتفكيرها ومشاعرها، وبلغَت الذروة في الإبهار وإغراء الرجل وصده عن الاهتداء وبلوغ العلياء، ففقدت بذلك مقومات شخصيتها وعظمة غاياتها، ولن ترتقي قمة المجد والافتخار إلا بما تحمله من مثُلٍ عُليا وقيم سامية، وبما تبث شريك حياتها من مشاعر السعادة الزوجية



فيقبل على الطاعة والعبادة والتفوق في الحياة، ولن تسمو مكانة المرأة ويعلو شأنها إلا إذا ارتبطت بمبادئ الإسلام إيمانًا واعتقادًا، وتطبيقًا وممارسة، وتشبثت بأحكامه وسلكت الطريق الصحيح الذي يمكّنها مِن ممارسة حقوقها وأداء واجباتها، والحفاظ على مهابتها وكرامتها واعتزازها بنفسها، وكانت سيرتها قولاً وعملاً، وسعيًا وجهادًا، وهدفًا عظيمًا، وغايةً نبيلة تروم الحق حيث كان.

كما على المرأة أن تتحرَّر من تلك الرؤية الغامضة لذاتها جسدًا وروحًا، وتدرك أن كيانها لا يَكتمل إلا بمشاركة الرجل في وجود يهب كلاً منهما حقوقًا ويلزمه بأداء الواجبات، والإذعان لما أُهِّل له بما يَنسجم مع فطرته وطبيعة خلقتِه، وما يَصلح له ويُوافق مكوِّنات جنسه وتركيبِه النفسي والفيسيولوجي.

وأن يتَّسع تفكيرها لرؤية واضحة تفتح أمامها آفاقًا رحبة، لتتحرَّك خارج البُعد الواحد المقيَّد بالتبعيَّة الجاهليَّة والتقليد لكل ما هو مُستَعار، وأن تفسح لأفكارها أن تدخل التاريخ من بابه المنفتِح على فَهمها الرشيد، ورأيها السديد، وأن تَمتلك الشعور الحسيَّ بمُحاسبة نفسها على ما يصدر عنها من قول وفعْل، وتضع أمام ناظرَيها ميزانًا لحياتها يضبط سلوكها وتصرُّفاتها، فروحها أمانة ووديعة ستردُّ إلى خالقها، وجسدها ليس حقًّا خالصًا لها ولا ملكًا مطلقًا تتصرَّف فيه كيفما تَشاء، بل هي تَحمله على قيد الالتزام بالتَّقوى مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ النساء: ١

وهي مكلَّفة كالرجل وخليفة الله في أرضه، تُثاب إن أحسنتْ وصانت ما استأمنها الله عليه، وتُعاقَب إن أساءت أو فرَّطت في تلك الأمانة: قال تعالى :﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ آل عمران: ١٩٥

وهذا التكليف يجعل المرأة تَعي غايات وجودها، وأنها لم تُخلَق عبثًا ولا سدى؛ مصداقًا لقوله تعالى:﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى) القيامة: ٣٦، والإنسان يشمل الرجل والمرأة معًا في خطاب التكليف، وعلى هذا فهي حاملة لأمانة الحياة ومسؤوليتها وعليها السعي لبناء صرح شامخ وفق بناء منظَّم يقوم على التوحيد والحق والعدل، والعمل لأجل الصالح العام الذي يشمَل البيت والأُسرة، والأبناء والرجل والمرأة والمجتمع.

وإن رسالة المرأة هي أكبر مِن ذاك المحيط الضيِّق الذي تتحرَّك داخله كدُمية جميلة للعب والمرَح، أو كأداة مسخَّرة للرجل للتمتُّع والتهتُّك خارج العلاقة التي تربطهما بميثاق الزواج الغليظ ورباط الشرف المتين، وهي ليست جسدًا خواءً من جوهرِه الماس ودُرِّه النفيس، ولا تمثالاً للزينة وتجميل الأمكنة وملء الفراغ والتسلية، بل هي ربة الأسرة، وأم الأولاد، وعضْو أساسي في بناء المجتمع، تأمُرُ بالمعروف وتَنهى عن المنكَر، وتساهم في مختلف المجالات والأعمال النافعة والمفيدة، وتقيم قواعد الحياة الفضلى مصداقًا لقول الحق سبحانه: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ التوبة ٧١

وإذا ألمَّت المرأة بمسؤوليتها في رعاية البيت والأسرة وتنمية المجتمع، ستَحرص على أن تؤهِّل الرجل الذي سيمثِّل معاني القوامة الحقيقية بضوابطها الشرعية؛ تطبيقًا لواجب التكليف والولاية، والتزامًا بمعاني التدبير والحفظ والصيانة؛ قال تعالى: ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ النساء: ٣٤، وستعلم أنَّ أي تقصير منها سيَنعكس على تربية أبنائها وهم لبنات الأُسرة الصالحة لبناء مجتمع صالح، وأنَّ أي انحراف داخل البيت سينتقل إلى الشارع فيفسده.

فالمرأة إذا سخَّرت نفسَها أداةً للغواية أنتجت لنا جيلاً فاسدًا ومجتمعًا فاسدًا، والرجل إذا انحرف أنتَجَ لنا رجلاً غير صالح للقوامة والقيادة ولا لبناء البيت والأسرة، والنُّهوض برسالته داخل المجتمع، فيَصير عالةً على نفسه وعلى من حوله. وبالتالي، فالمرأة إما أن تكون سببًا لبناء الحضارة، والارتقاء بالثقافة، وإشاعة العلوم والمعارف، وتحقيق التمدُّن المطلوب والتقدم والنماء، أو تكون مِعوَل هدم لصرح الحضارة، وبناء الثقافة، وأحكام الشريعة والديانة.

فعلى المرأة الالتزام بالتديُّن الحق والتمسُّك بالإسلام ومبادئه، وبحقوقها في العيش الكريم وما يُمكنها من وظيفتها الحقيقية ويُناسب مؤهلاتها، ويُبوِّئها المكانة اللائقة بها؛ للنهوض برسالة التغيير والإصلاح من داخل البيت والأسرة الصغيرة أولاً قبل النهوض بها خارجه.

فالمرأة الصالِحة هي نواة الكتاب والمدرسة والجامعة، وهي مَن تُعدُّ أبناء هذه الأمة إعدادًا طيِّبَ الأعراق، وهي من تمهِّد لبناء مجتمع كبير.

محددات علاقة المسلم مع ربه كما يصوغها القرآن والسنة



عبد الملك الصالح

المصدر الرئيس لثقافة المسلم هو الوحي بصورتيه (القرآن والسنة)، وقد حدد الوحي علاقة المسلم مع ربه سبحانه ومع مخلوقات الله وبيّنها بياناً تفصيلياً، فحدد علاقة المسلم مع ربه، ومع نبيه عليه الصلاة والسلام، ومع عباد الله المؤمنين على اختلاف درجات قربهم من الإنسان (أخ، والد، ولد، زوج، صديق، جار، الخ) ضمن محددات واضحة.

المؤمن يَقِظٌ: أول ما يطلبه الإسلام من المسلم أن يكون مؤمناً يقظ القلب، منفتح البصيرة، متنبهاً إلى بديع صنع الله في الكون: {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} ١٩١ آل عمران.

المسلم مطيع أمر ربه: المسلمُ الصادقُ يطيعُ اللهَ في أمره كلِّه ولو خالف هواه، بل مَحَكُّ الإيمانِ موافقةُ الشرع عند مخالفة الهوى، روي عن رسول الله صلى الله عليه سلم: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به».

المسلم راضٍ بقضاء الله وقدره: فالإيمان بالقضاء والقدر من أركان الإيمان، وما يجري على المؤمن من سراء أو ضراء فهو خير له: «إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له».

المسلم أوّاب: فإذا غشيت المؤمنَ غفلةٌ أو وقع في تقصير سرعان ما يتذكر ويتنبه وينخلع من زلته ويستغفر، {إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ} ٢٠١ الأعراف.

هَمُّ المسلم مرضاةُ ربه: في كل أعماله، ولو أسخط هذا الناسَ، فيزن المسلم أعماله بميزان رضا الله، فما أرضى ربه فعله، وما لا أعرض عنه، «من التمس رضاء الله بسخط الناس كفاه الله مؤونة الناس».

المسلم مؤد للفرائض والأركان:

مقيم للصلوات الخمس: فهي عماد الدين؛ من أقامها أقامه ومن تركها هدمه، وأفضل الأعمال «الصلاة على وقتها»، وهي صلة بين العبد وربه، ويستمد منها المسلم تقواه، وتغسل ذنوبه: «.. فذلك مثل الصلوات الخمس، يمحو الله بهن الخطايا». ويشهد الجماعة في المسجد: ويحرص عليها ما استطاع، فهي أفضل من صلاته منفرداً ببضعة وعشرين درجة، وكل خطوة إلى المسجد يُرفع بها درجةً وتحط عنه خطيئة، وهَمَّ النبيُ صلى الله عليه وسلم بتحريق بيوت من يتخلف عنها، والصبح والعشاء أعظم أجراً.

ويصلي السنن الرواتب والنوافل: فالإكثار منها يدني العبد من ربه، ويرفعه إلى مقام حب الله له، فيحبه أهل السماء والأرض، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر من القيام حتى تتفطر قدماه، ولما سألته عائشة قال: «أفلا أكون عبداً شكوراً». ويُحْسِنُ أداء الصلاة: فيؤديها بشروطها وأركانها وسننها وآدابها، مع حضور ذهنه وقلبه، ولا ينفتل منها على عجل، بل يستغفر ويدعو ربه أن يرزقه خيري الدارين، «وجعلت قرة عيني في الصلاة».

يؤدي زكاة ماله: فهي فريضة مالية تعبدية، فلا يتهاون في إخراجها، فهي أخت الصلاة وقرينتها في كتاب الله تعالى: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ}.

يصوم شهر رمضان ويقوم ليله: إيماناً واحتساباً، ويحفظ جوارحه عن كل معصية تخدش صومه «فلا يرفث ولا يصخب» ويستحضر أن ثواب الصوم أعظم من أن يتصوره خيال «إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به». وكان صلى الله عليه وسلم يجتهد فيه ما لا يجتهد في غيره، وفي العشر الأخير منه خاصة، ويتحرى ليلة القدر، ويأمر بالسحور «تسحروا فإن في السحور بركة».

ويصوم النافلة: كيوم عرفة الذي «يكفر سنتين» وعاشوراء الذي «يكفر سنة» وست من شوال والأيام البيض التي هي «كصيام الدهر».

يحج بيت الله الحرام ويعتمر: وذلك بعد أن يتعلم أحكامهما، ويدرس عنهما كل صغيرة وكبيرة ليؤدي العبادة صحيحة تامةً، ويرجع من حجه كيوم ولدته أمه، والعمرة في رمضان «تعدل حجة».

المسلم يتمثل معنى العبودية لله: فما أوجَدَنَا اللهُ إلا لعبادته، وتتمثل العبادة في كل حركات العبد الإيجابية لبناء هذا الكون وتحقيق كلمة الله في الأرض وتطبيق منهجه في الحياة {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} ٥٦ الذاريات.

يكثر من تلاوة القرآن: بتدبر وخشوع، يخلو إلى ربه فيتلو كلامه وتتسرب معانيه في نفسه فتزكيها، وتنمي عقله، وتخالط قلبه فتزيده إيماناً وطمأنينة {أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ} الرعد ٢٨، والقرآن «يأتي شفيعاً لأصحابه يوم القيامة».

ملخص من كتاب (شخصية المسلم كما يصوغها الإسلام في الكتاب والسنة) للدكتور علي الهاشمي.

ليشهدوا منافع لهم

الحج ليس مجرد أعمال متعبة مرهقة، إنما هو تربية وقربة تتجلى في كل منسك ومشعر، تربية ينبغي على الحاج أن يقف أمامها وقفات تأمل واتعاظ واعتبار واقتداء، وما شرع الحج إلا لحكم جليلة كثيرة ومنافع لا تحصى في حياة المؤمن الدينية والدنيوية (ليشهدوا منافع لهم) ومن أهم تلك المنافع:

- الحج يؤدي بالعبد إلى شكر نعمة المال وسلامة البدن حيث يجهد الإنسان نفسه بالتعب والنصب والحل والترحال وينفق ماله في طاعة ربه والتقرب إليه سبحانه، وبذلك يتخلص البدن من الكسل وحب الراحة والدعة وتتطهر النفس من آفة الشح وتتعود على البذل والعطاء..

- الحج يربي النفس على روح الجندية بكل ما تحتاج إليه من صبر وتحمل ونظام وخلق سام يتعاون به المرء مع الناس، فهو انضباطية ونظام رباني تعجز الأنظمة الأرضية عن إيجادها من غير اللجوء إلى القوة والتهديد، بينما هي في الحج تقوم بنفوس راضية منقادة ومستعذبة للتعب ومستسهلة للمشاق.

- وفي الحج يجتمع المسلمون من كل أقطار الأرض في مركز اتجاه أرواحهم، ومهوى أفئدتهم فيتعرف بعضهم على بعض، ويألف بعضهم بعضاً حيث تذوب الفوارق بين الناس، فوارق الغنى والفقر، وفوارق الجنس واللون، وفوارق اللسان واللغة، وتتحد فيه كلمة الناس في أعظم مؤتمر بشري كله خير وتناصح وتعاون على البر والتقوى، مؤتمر لم ينعقد لتنفيذ مؤامرة، أو غدر بأمة، أو اقتسام مغانم ومطامع من الدنيا؛ وإنما هدفه ربط أسباب الحياة بأسباب السماء.

- وفي الحج ذكريات وأسرار تغرس في نفس المؤمن روح العبودية الكاملة والخضوع الذي لا يتناهى لأوامر الله وشريعته، وتربي الحاج تربية مثالية تجعل من أهلها قدوة صالحة تنجذب إليهم بسببها البشرية المتطلعة إلى التحرر من عبودية العباد لعبودية الله تبارك وتعالى.

- والحاج يُحرم بالحج متجرداً من ملابسه الناعمة ومظاهره المترفة مقبلا على ربه يدرك وقتها زيف المظاهر وأنها لا تقوم معوجا ولا ترفع وضيعا، فيزهد فيها، ويتذكر تلك الصفوة الأولى المستضعفة من أهل مكة التي سادت الأرض بمبادئها ومعتقداتها لا ببذخها وترفها.

- وحينما يبدأ بالتلبية يستشعر الحاج أنه مقبل على الله، مبرماً معه العهد على الانقياد وتلبية الأوامر؛ معنوياً وحسياً؛ ومتحملاً للأمانة وأداء الرسالة عن حب وتعظيم، وهذا ليس مقصوراً على الحج، بل تبقى التلبية شعار المسلم ما عاش، يرددها دائماً بصور مختلفة كلها تعني الانقياد لأوامر الله والسمع والطاعة واجتناب النواهي، ونبذ لجميع نزعات شياطين الإنس والجن.

- وعندما يحل الحاج في بيت الله الحرام تطوف فيه ذكريات الماضي تحمل أطياف الأفذاذ من المؤمنين: إبراهيم، إسماعيل، هاجر... وما فيها من دروس وعبر في تقديم طاعة الله وهوى النفوس ومحبوباتها، فما إن يبدأ بالطواف حول الكعبة حتى يستشعر القلب قدسية الرب وهو يطوف حول البيت العتيق، صنع المحب الهائم مع المحبوب المنعم، فيلوذ بجنابه ويلجأ إليه، متعلقاً بأستار الكعبة وهو يطلب طهارة نفسه من الذنوب ومن وساوس الشيطان.

- ومع الانتقال للسعي بين الصفا والمروة تنتقل الذكريات إلى رمز التوكل على الله هاجر عليها السلام التي جمعت بين السعي والدعاء، بين العمل واستمطار الرحمات حتى جاءت الرحمة معجزة ربانية وآية حسية نشاهدها ونعيش في فيئها حتى عصرنا الحالي وحتى قيام الساعة (تفجر الماء عند قدمي الصغير عيناً معيناً يروي الظمأ ويشفي العليل).

- ويأتي الوقوف بعرفة بعد السعي لبذل المهج في الضراعة بقلوب مملوءة بالخشية، وأيادٍ مرفوعة بالرجاء، وألسنة مشغولة بالدعاء، وآمال عريضة وصادقة في أرحم الراحمين، حتى



د. ياسر بن مصطفى الشلبي

إذا حان وقت النفير تذكر أولو الأبصار وآمنوا بأن طريق الإسلام هو سبيل الزحف الأكبر، والعزة والرفعة.

- وفي رمي الجمرات لعبرة كذلك لأولي الألباب، ليعرفوا أنهم لا يرمون الشيطان وليس هو بواقف لهم ليرجموه، وإنما هم يرجمون المواقف التي وقف بها الشيطان لأبيهم إبراهيم، يرجمون عوامل الشر ونزعات شياطين الجن والإنس رجماً معنوياً يتمثل في لعنه وبغضه وعصيانه والابتعاد عنه.

- وما الذبح إلا رمز للنجاح في الانتصار على مرادات النفس ومحبوباتها وتفضيل مراد الله ومحبوباته، فإن إبراهيم عليه السلام لما نجح في الامتحان بذبح ابنه الوحيد رحمه الله وشلّ حركة السكين وفداه بذبح عظيم، وجعلها سنة مؤكدة باقية في المسلمين إلى يوم القيامة ليعاملوا الله معاملة المحب لحبيبه، فيضحوا بمرادات أنفسهم ومحبوباتها في سبيل مراد الله ومحبوبه... وهكذا يكون الحج درساً تربوياً فذا، وهو يذكرنا بأعمال عدو الشرك ومحطم الأوثان ومؤسس الدين الخالص إبراهيم عليه السلام، وأعمال ابنه إسماعيل وزوجته هاجر، ويوقظ في الحاج النزعة إلى الاقتداء بهم في تعاطفهم وفي خضوعهم لمشيئة الله، فلبيك اللهم لبيك لا شريك لك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك.



الشيخ محمد أديب الصالح.. عالم امتلأ علماً
رحمه الله

إنك لتحتاج أثناء محادثته إلى الانتباه الدقيق لئلا يفوتك بعض كلامه، الذي يذكرك بالصورة التي أوصى بها لقمان ولده، وهو يحضِه على الغض من صوته في مخاطبة الآخرين.. بل إن في مشيته صورة أخرى للشكل الذي رسمه ذلك الحكيم لابنه بتلك العبارة التي خلدها الله في كتابهِ الكريم [واقصد في مشيك]. وما أدري أهي طبيعة فطر عليها، أم أدب أخذ به منذ الطفولة، أم تطبيق مقصود للتوجيهات السَّامية التي رضيها الله لعباده المؤمنين ! (الشيخ محمد المجذوب)

المولد والنشأة:

ولد الشيخ الدكتور محمد أديب الصالح -رحمه الله- في مدينة قطنا جنوب دمشق في العام ١٩٢٦م، وقد شاء الله أن يتذوق مرارة اليتم بوفاة والده وهو في الشهر السادس من عمره، ولكن والدته الصالحة قد عوضته عن عناية الوالد بانقطاعها لرعايته، والاهتمام بشأنه، حتى توفاها الله في الرياض أول يوم من عيد الأضحى المبارك من العام ١٩٨٣ م.١٤٠٣ هـ وكان من بره بها أن نفذ وصيتها بدفنها في بقيع المدينة بجوار صحابة رسول الله صلوات الله وسلامه عليه وآله وصحبه.

دراسته ونشاطه العلمي:

بدأ الشيخ -رحمه الله- تعليمه في إحدى مدارس قطنا

الابتدائية، ومنها انتقل إلى دمشق حيث أحرز شهادة الكفاءة العامة ثم شهادة الكلية الشرعية التي كانت بمثابة معهد علمي رفيع المستوى، ثم حصل على الثانوية الشرعية مع الثانوية العامة عام ١٩٤٦م، وبذلك تهيأ للدراسة الجامعية وسجل في كلية الحقوق بجامعة دمشق، ولكنه لم ينقطع إليها، إذ أوفد إلى الأزهر عام ١٩٤٧ م فالتحق بكلية أصول الدين، فكان يقدم امتحانها في الدور الأول، ويقدم امتحان الحقوق بدمشق في الدور الثاني.

وهكذا جمع فضيلة المترجم في دراسته الجامعية بين الشريعة والحقوق، فأحرز شهادتيهما، ومنذئذ بدأ تفرغه للتدريس، فعمل في ثانويات حلب ودمشق ودور المعلمين ما بين العامين ١٩٤٩. ١٩٥٦.

وفي ذلك العام أسندت إليه مهمة معيد في كلية الشريعة بجامعة دمشق بعد اجتيازه مسابقة خاصة ذات وجهين، خطي بالإجابة عن أسئلة معينة، وعملي بإلقاء محاضرة نموذجية على الطلاب بمشهد من لجنة الاختيار.

ومن هنا تم إيفاده إلى جامعة القاهرة لتحضير الإجازة العليا . الدكتوراه . في كلية الحقوق، وكان موضوع أطروحته (تفسير النصوص في الفقه الإسلامي. دراسة مقارنة) التي أحرز بها مرتبة الشرف الأولى مع التبادل بين الجامعات.

عاد الشيخ بعدها إلى دمشق ليستأنف عمله في جامعتها، وما زال يرتقي في سلمها حتى أصبح أستاذاً ذا كرسي منذ العام ١٩٧٤ م. وقد أسندت إليه رئاسة القسم الخاص بعلوم القرآن والسنة بكلية الشريعة.

وفي هذه الكلية تولى تدريس نظام الإسلام مع التفسير والحديث وأصول الفقه.

وفي كلية الحقوق بدمشق قام بتدريس مادة أصول الفقه لطلاب السنة الرابعة لعدة سنوات. وكذلك في قسم اللغة العربية بكلية الآداب درّس مادة القرآن والحديث سنوات عدة مع التركيز على النواحي الأدبية في هذه المادة.

شيوخه:

تتلمذ الشيخ رحمه الله على يد جمع من العلماء الأفاضل الذين كان لهم دور واضح في خط مسيرة حياته واتجاهه نحو العلم الشرعي على الرغم من دراسته للحقوق التي كانت سوقاً رائجاً في ذاك الوقت، وميداناً لجمع المال.

ومن أبرز من تتلمذ الشيخ على يديه الشيخ إبراهيم الغلاييني رحمه الله؛ الذي كان له صلة وثيقة به كما كان من المواظبين على حلقته الخاصة في العلوم الشرعية، وقد توثقت الصلة بينهما عن طريق المصاهرة، إذ زوجه الشيخ إحدى بناته، التي أنجبت له ثلاثة من الأبناء وأربعاً من البنات.

ومن العلماء الذين تتلمذ الشيخ عليهم أيضاً العلامة الإمام محمد أبو زهرة، والشيخ علي الخفيف، والشيخ فرج السنهوري، والشيخ محمد هاشم الخطيب، والشيخ محمد بهجة البيطار، والشيخ حسن حبنكة؛ الذين يقول الشيخ -رحمه الله- إنهم من الرعيل الأول الذي لا يكاد يعوض.

مؤلفاته:

- **تفسير النصوص في الفقه الإسلامي**
- **هكذا يُعلِّم الربانيون**
- **أدعياء الهيكل**
- **القيامة مشاهدها وعظاتها في الحديث النبوي**
- **التقوى في هدي الكتاب والسنة وسير الصالحين**
- **القصص في السيرة النبوية**
- **رحلة مع الشامي المرابط شيخ الإسلام الإمام أبي عمرو الأوزاعي**
- **مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط**
- **المسلم والبناء الحضاري**
- **الإنسان والحياة**
- **موقع المرأة المسلمة**
- **بناء الأمة ومواجهة التحديات**

وفاته:

توفي الشيخ رحمه الله في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ظهرَ يوم الأحد ٨ شوال ١٤٣٨، الموافق ٢ تموز ٢٠١٧م. رحمه الله رحمة واسعة.





من آداب الدعوة



■ الشيخ عبد الكافي عرابي النجار

أول واجبات المرء تجاه قرابته دعوتهم إلى الله، وطلب الخير لهم، وهذا بالإضافة إلى أنّه واجب شرعي هو أيضاً استجابة لنداء الفطرة السليمة التي تميل إلى حصول الخير للقريب، ولقد جمع النبيّ صلى الله عليه وسلم قرابته عندما نزل عليه: {وأنذر عشيرتك الأقربين} الشعراء ٢١٤ وكان مما قال لهم: «يا بني هاشم أنقذوا أنفسكم من النّار، يا بني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النّار، يا فاطمة أنقذي نفسك من النّار، فإني لا أملك لكم من الله شيئاً، غير أنّ لي رحماً سأبُلُّها ببلالها» يعني سأصلها (مسلم٢٥٤٣)

ولقد رأينا وسمعنا عن كثيرين يدعون أقرباءهم ولا يجدون عندهم أذناً صاغية، بل ربما وجدوا صدوداً واستهزاءً، بينما نجدهم يستمعون للآخرين، ويتأثرون بهم، ولو كانوا أقل حجة وبياناً.

وهذه عشر نقاط نستخلصها من كتاب ربنا سبحانه حين قصّ لنا قصة إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام في دعوته لوالده في سورة مريم، حيث قال: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَاأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا * يَاأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا * يَاأَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا * يَاأَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا﴾ مريم:٤١-٤٥.

النقطة الأولى: على الداعي أولاً أن ينتبه لسلوك نفسه وأن يتحلى بالفضائل ليكون ذلك بوابة يعبر منها لقلوب الآخرين، بحيث يكون قدوة صالحة لهم، وخصوصاً الأقارب، فهم يرون منه مالا يراه غيرهم، ويعرفونه في جده وهزله، ويعلمون عنه الصغيرة والكبيرة، وانظر كيف قدّم لنا سبحانه في بدء قصة إبراهيم مع أبيه بذكر صفته العلية، فقال: {واذكر في الكتاب إبراهيم إنّه كان صديقاً نبياً}.

النقطة الثانية: تحبب إلى من تدعوه، فإذا كانت بينك وبينه روابط قرابة أو وشائج صلة فذكره بها، واجعلها المنطلق في دعوتك له، وانظر كم مرة ذكّر سيدنا إبراهيم عليه السلام والده برابطة القرابة بينهما، فأنت تراه يقول له: يا أبت يا أبت.

النقطة الثالثة: لا تفرض على الآخر ما تظن أنه الحق فرضاً، ولو كان مَن أمامك طفلاً صغيراً، بل عرّفه أولاً به عن طريق الحجج والبراهين، وانظر إلى سيدنا إبراهيم عليه السلام فهو لم يطلب من والده ترك عبادة الأصنام بداية، بل بين لـه بالأدلـة العقلية أنها لا تستحق العبادة قال: {يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئاً}

النقطة الرابعة: كن عالماً بما تدعو إليه حتى تملك القدرة على الإقناع، وكم من داعٍ جاهل نفّر وضلل من حيث أراد الدعوة إلى الخير، وانظر كيف ذكّر إبراهيم والده بما أنعمه الله عليه من العلم فقال: {يا أبت إني قد جاءني من العلم مالم يأتك}.

النقطة الخامسة: بيّن للمدعو عاقبة ونتيجة ما تدعوه إليه من الخير في الدنيا والآخرة، فقد قال إبراهيم عليه السلام لأبيه: {فاتبعني أهدك صراطاً سوياً}.

النقطة السادسة: بيّن للمدعو نتيجة الإعراض وخطره عليه في الدنيا والآخرة، وخطر الاستمرار والتمادي في الباطل فقد قال إبراهيم عليه السلام: {يا أبت لا تعبد الشيطان إن الشيطان كان للرحمن عصياً} يعني ما تفعله من عبادة الأصنام هو طاعة للشيطان، والشيطان عصى ربه، وهو من الهالكين فلا تكن ممن يهلك معه.

النقطة السابعة: أظهر شفقتك وخوفك على من تدعوهم، واترك كل ما يمكن أن يجعلهم يظنون أنك إنما تدعوهم ابتغاء مصلحة أو عرض دنيوي.

النقطة الثامنة: اصبر على الصد والإعراض، واصبر على الأذى قولاً وفعلاً، يقول تعالى: {وامر أهلك بالصلاة واصطبر عليها} تحلّم في مواجهة سفاهة السفهاء وأذاهم، وهنا ردّ إبراهيم عليه السلام على تهديد والده بالرجم والطرد: {سلام عليك}.

النقطة التاسعة: لا تنس الدعاء بالهداية لمن تدعوهم، تضرع إلى الله أن يهديهم، فهو مقلب القلوب، وهنا لم ينسَ إبراهيم عليه السلام الدعاء لوالده وهو في هذا الموقف فقال له: {سأستغفر لك ربي إنه كان بي حفياً} -أي عودني أن يستجيب لدعائي-

النقطة العاشرة: إذا وصلت إلى نقطة تخشى معها فتنة من تدعوهم أكثر، كأن زادوا في تماديهم بسبب دعوتك، أو خفت على نفسك الفتنة فاعتزلهم، أو توقف عن دعوتهم حتى تجد لك سبيلاً آخر، قال إبراهيم عليه السلام: {وأعتزلكم وما تدعون من دون الله عسى ألا أكون بدعاء ربي شقياً}.

وأخيراً ليس بالضرورة أن يستجيب لك من تدعوه، لكن دعوته واجب عليك، تؤدي به أمر الله، وتبرئ ذمتك يوم القيامة، فأنت أولاً وأخيراً ترجو فضل الله عليك ورضاه عنك، ولابد أن يكرمك ربك بما تستحق، قال تعالى: {فلما اعتزلهم وما يعبدون من دون الله وهبنا له إسحاق ويعقوب وكلاً جعلنا نبياً ووهبنا لهم من رحمتنا وجعلنا لهم لسان صدق علياً}.

المسار الدعوي

جمعية الشام لتعليم القرآن الكريم

- ٥٣٧ حلقة لتعليم القرآن الكريم، ينتظم فيها ١٢,٥٥٠ طالباً وطالبة، أنهوا خلال شهر ذو القعدة حفظ ١,٧١٤ جزءاً من القرآن الكريم.

- أقيمت ٢٨ دورة تدريبية لمعلمي ومعلمات الحلقات ضمن مشروع التأهيل القرآني، استفاد منها ٧٢٦ مدرساً ومدرّسة.

- مع اختتام الشهر الثاني من الدورة الصيفية المكثفة (الأترجة٣) أتم ٢٩ طالباً وطالبة حفظ القرآن الكريم.

- شارك ٤,٠٠٠ طالب وطالبة في برنامج حفظ الأذكار النبوية.



الأنشطة الدعوية

- قدّم ١٢٢ داعيةً مفرغاً للعمل الدعوي ١٠,٧٠٠ نشاط دعوي تنوعت بين خطب الجمعة والدروس والدورات العلمية ومجالس الإصلاح استفاد منها ٤٣٠,٢٠٠ شخص.

- تخريج الدفعة الأولى من معهد إعداد الدعاة في إدلب.



المسار التربوي

- استفاد ١٨٢ فتى من فعاليات برنامج بناء الشبابي، تنوعت ما بين دورات ومحاضرات ومسابقات ثقافية وحركية.

- اختتام النادي الصيفي للناشئة في عشرة مناطق، داخل سوريا ومناطق اللجوء.

-شارك ٧٠ طالباً جامعياً في برنامج العناية التربوية.

القسم النسائي

- استفادت ١٧٣ امرأة من مشروع «بديننا نسمو» الذي أقيم في إسطنبول وغازي عنتاب والريحانية والأردن وتضمن دروساً في الفقه والعقيدة وفضائل الأعمال.

- تابعت ٥٦٠ مشتركة حفظ القرآن عن بُعد من خلال مشروع «الإتقان في حفظ القرآن».

- استفادت ٣٠ امرأة من برنامج «جوامع الكلم» لحفظ متن الأربعين النووية وكتاب عمدة الأحكام.

- شاركت ١٨٠ امرأة في برنامج «القراءة الموجهة» الذي يحرص على نشر ثقافة القراءة بين النساء السوريات.

- استفادت ٣١٧ امرأة من مشروع «حروف النور» لتعليم القراءة والكتابة.

- استفادت ٢٠ فتاة من مشروع «واحة الفتيات الصيفي» الذي يهدف إلى الارتقاء بالفتاة إيمانياً وتربوياً، وتطوير مهاراتها.

- استفاد ٢,٨٢٣ طفلاً وطفلة من مشروع واحة السعادة.

- شارك ٥٥٢ طفلاً وطفلة في مشروع «ربيع الطفولة» لتأهيل الأطفال المتخلفين عن المدارس.

- استفاد ١,١٦٨ طفلاً وطفلة من مشروع «مكتبة الطفل المسلم».



كتاب

القانون العربيُّ الموحَّد - دراسة وتقييم

ويليه

شبهاتٌ واعتراضاتٌ على إقرار القانون العربي الموحّد

في محاكم سورية والإجابةُ عنها

أنا وطفلي

300 امرأة

ضمن مشروع "أنا وطفلي" (رسائل في تربية الأطفال) **على واتس أب**

للاشتراك (الأمهات فقط): **+90 553 670 1515**

570 مشترك

ضمن مشروع "أنا وطفلي" (رسائل في تربية الأطفال) **على تلقرام**

للاشتراك: **meandmykid**



رسائل في تربية الأطفال



نور الشام
NOOR ALSHAM

نور الشام ترحب بمشاركتكم وتزداد ثراءً بأقلامكم ..

للتواصل مع إدارة التحرير وارسال مشاركاتكم

contact@islamicsham.org